



الْوَصْلُ النَّحْوِيُّ
بَيْنَ لَوَازِمِ التَّرْكِيبِ وَمُقْتَضِيَاتِ الدَّلَالَةِ

Syntactic Cohesion

between Structure Components and Significance Requirements

عماد علوان حسين

جامعة بغداد (العراق): dr.emad@cois.uobaghdad.edu.iq

ملخص

يحاولُ هذا البحثُ الكشفَ عَنْ وصفٍ واضحٍ لنظامِ تركيبِيٍّ ودلاليٍّ، استعملَهُ النّاطِقُونَ العربُ، يقومُ عَلَى إنشاءِ علاقاتٍ ووظائفٍ بينَ بُنياتٍ صرفيّةٍ، تُوصَفُ بِأَنَّهَا جبريّةُ الفصلِ والانقطاعِ؛ بسببِ طبيعةِ التّكوينِ النّسقيِّ لِلأنظمةِ اللّغويّةِ فيها، وينبني هذا النّظامُ عَلَى تطويعِ أُبنيةٍ صرفيّةٍ تصلُ فيما بينَ ألفاظٍ أُخرى، إذ لا يُمكنُ تأليفُ جُمَلٍ مُعيّنةٍ، وبناءً عَنّاصرِها إِلَّا بِوُجودِ هذهِ البُنَيَاتِ الصّرفيّةِ؛ لأنَّ هُنَاكَ قَوَانينَ نحويّةً عامّةً في العربيّةِ تحكّمُ وتقضي بِعدمِ جوازِ اتّصالِ تلكَ العنصرِ بعضَها ببعضٍ بعلاقاتٍ معيّنةٍ، فلا يصحُّ ذلكَ إِلَّا باستعمالِ وُصلاتٍ نحويّةٍ (وحداتٍ لغويّةٍ)؛ تربطُ بينَ وحداتِ الجُمَلِ، وتجمَعُ أجزاءَها، وقد كشفَ علماءُ اللّغةِ عَلَى ظواهرِ تركيبِيّةٍ، ومَسائلٍ دلاليّةٍ، فكانَ ذلكَ مسلكًا ناجعًا؛ لفهمِ الغرضِ منه استعمالًا وتداولًا، ومعرفةِ عِلّتهِ وضعًا ووُجودًا.

كلمات مفتاحية: الرّبط؛ الوصل؛ النّسق؛ النّظام؛ الجملة؛ التّركيب.

Summary:

This study attempts to reveal a clear description of a syntactical and semantic system, used by Arab speakers, based on establishing relationships and functions between morphological structures, described

as algebraic separation and discontinuity; Because of the nature of the morphological formation of the linguistic systems in it, and this system is based on the adaptation of morphological structures that connect between other expressions, As it is not possible to compose certain sentences, and build their elements, except with the presence of these morphological structures; Because there are general grammatical laws in Arabic that govern and stipulate that these elements may not be related to each other with certain relationships. It connects the units of sentences and combines their parts. Linguists have discovered subtle syntactic subtleties and funny semantic jokes. This was an effective course. To understand its purpose in use and circulation, and to know its cause and existence.

Keywords: link; connect; mode; system; sentence; structure.

1. مُقَدِّمَةٌ:

إِنَّ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ، بِوَصْفِهَا لُغَةً إِنْسَانِيَّةً، تَحْوِي أَنْظِمَةً لِسَانِيَّةً وَقَوَاعِدَ كَلِمِيَّةً، تَنْضَبِطُ بِحَسَبِ قَوَانِينٍ وَأَنْظِمَةٍ لُغَوِيَّةٍ، تَتَّصِفُ بِكُونِهَا غَايَةً فِي الدِّقَّةِ وَالِاتِّقَانِ، وَهِيَ تُظْهِرُ هُنَا أَصَالَهَ وَعِرَاقَةً لَيْسَ لَهَا مِثْلٌ فِي اللُّغَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ، بَلْ إِنَّ إِبْدَاعَهَا الْبَنِيَوِيَّ التَّرَكِيبِيَّ، وَغَنَاهَا الصَّرْفِيَّ (المُورْفُولِجِيَّ)، وَثَرَاءَهَا الْأَشْتِقَاقِيَّ وَالْمُعْجَمِيَّ، قَدْ جَعَلَهَا مِنْ أَكْثَرِ اللُّغَاتِ حَيَوِيَّةً وَفَعَالِيَّةً، وَمَلَانِمَةً لِلْمُتَغَيِّرَاتِ، وَمَسَايِرَةً لِلْحَدَاثَةِ فِي الْمَجَالَاتِ كَافَةً.

أَمَّا فِي التَّمْهِيدِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ مَلَاظَمَةً أَنْ الْأَسْتِقْرَاءَ وَالتَّحْلِيلَ لِلْمُعْطِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالنَّسَقِ الْقَوَاعِدِيِّ الَّذِي يَقُومُ عَلَى الْوَصْلِ بَيْنَ عُنُودَيْنِ لَفْظِيَّيْنِ اللَّذَيْنِ يُسَهَمَانِ فِي بِنَاءِ الْجُمْلَةِ، وَإِعْمَالِ الْعَقْلِ فِيهِ فِكْرًا وَتَفَكُّرًا، جَعَلَ عُلَمَاءَ اللُّغَةِ الْعَرَبِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَتَوَقَّفُونَ عَلَى لَطَائِفِ تَرْكِيبِيَّةٍ دَقِيقَةٍ، وَنُكْتِ دَلَالِيَّةٍ طَرِيفَةٍ، فَكَانَ ذَلِكَ مَسْلَكًا نَاجِعًا؛ لِقَهْمِ الْغَرَضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالًا وَتَدَاوُلًا، وَمَعْرِفَةِ عِلَّتِهِ وَضَعًا وَوُجُودًا؛ ذَلِكَ أَنَّ التَّرَاكِيبَ مِنْ نَاحِيَةِ هِنْدَسَتِهَا وَبِنَائِهَا تَتَغَيَّرُ شَكْلًا وَمَعْنَى فِي حَالِ إِقْحَامِ كَلِمَةٍ؛ لِلتَّوَصُّلِ بَيْنَ عَنَاصِرِهَا، كَمَا هُوَ الْحَالُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ فِي (أَيِّ) الْمُتَنَبِّئَةِ بِ(هَا) التَّنْبِيهِ، الَّتِي تَأْتِي لِلْوَصْلِ ضَمَنَ نَسَقِ قَوَاعِدِيٍّ مُحَدَّدٍ، خُصُوصًا إِذَا مَا عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا النِّظَامَ النَّسَقِيَّ يَتِمَّاسَى مَعَ نِظَامِ نَسَقِيٍّ آخَرَ، هُوَ أَعْمُ مِنْهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ بِنِظَامِ الرِّبْطِ، فَتَمَّتْ نِقَاطُ التَّلَافُوقِ وَالِاخْتِلَافِ فِيمَا بَيْنَهُمَا، جَعَلَتْ لِكُلِّ نَسَقٍ مِنْهُمَا خُصُوصِيَّةً؛ بِوَصْفِ أَنْ الرِّبْطَ أَصْلًا وَكُلًّا، وَالْوَصَلَ قَرَعًا عَنْهُ، وَجِزَاءً مِنْهُ.

وَأَمَّا الْهَدَفُ مِنَ الْبَحْثِ فَإِنَّهُ يَبْغِي مَادَّةً وَمَوْضُوعًا إِلَى مَحَاوِلَةِ الْكَشْفِ عَنْ تَوْصِيفِ لِنِظَامِ تَرْكِيبِيٍّ وَدَلَالِيٍّ، أَنْتَجَتْهُ الْعَرَبِيَّةُ، ثُمَّ ارْتَقَتْ بِهِ، يَقُومُ عَلَى الرِّبْطِ وَالْوَصْلِ بَيْنَ بُنْيَانِ صَرْفِيَّةٍ، تُوصَفُ بِأَنَّهَا جَبْرِيَّةُ الْفَصْلِ وَالِانْقِطَاعِ؛ بِسَبَبِ طَبِيعَةِ التَّكْوِينِ النَّسَقِيَّ لِلْأَنْظِمَةِ اللُّغَوِيَّةِ فِيهَا، وَيَتَبَيَّنُ هَذَا النِّظَامُ عَلَى تَطْوِيعِ أُبْنِيَّةٍ صَرْفِيَّةٍ تَصِلُ فِيمَا بَيْنَ الْفَافِظِ أُخْرَى، لَا يُمَكِّنُ وَصْلَهَا فِي السِّلْسِلَةِ الْكَلَامِيَّةِ

العربية؛ من أجل أداء وظائف تركيبية ودلالية محددة، إذ لا يمكن تأليف جمل معينة، وبناء عناصرها إلا بوجود هذه البنيات الصرفية، لأن هناك قوانين نحوية عامة في العربية تحكم وتقضي بعدم جواز اتصال تلك العناصر بعضها ببعض بعلاقات معينة، فلا يصح ذلك إلا باستعمال وصلات نحوية (وحدات لغوية)؛ من أجل اصطناع علاقات صحيحة، ووظائف ممكنة في طور تكوين جملة ما، تربط بين وحداتها، وتجمع أجزائها .

وأما منهجية البحث فيمكن إيجازها بأنها اتخذت من الاستقراء والوصف والتفسير سبيلاً إلى تحديد الوصل مصطلحاً ومفهوماً، وبيان حدود العلاقة بين مصطلحي الوصل والربط، والكلام على البنيات الصرفية، التي تأتي بوصفها وصلات نحوية، وهي: ذو الصاحبة والموصولة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأى.

2. تحديد الوصل اصطلاحاً ومفهوماً.

1.2 توطئة:

إن مصطلح الوصل (الوصلة) بمدلوليه المعجمي الاشتقائي والنحوي الصناعي قد تردّد كثيراً عند اللغويين العرب الأوائل، وأخذ حيزاً كبيراً في تفكيرهم النحوي والدلالي، فحاولوا تفسيره تفسيراً لغوياً معرفياً؛ بالاستناد إلى القواعد الكلية، والأسس المعرفية، التي تنضوي عليها العربية، ثم قدرتهم على أساليب الاستقراء، وطرائق الفحص، والتحليل الناجعة، فبثوا مزاياه وخصائصه في مباحثهم اللغوية والبلاغية، ولكن ليس المراد به دلالة اصطلاحية معينة ومستقلة بذاتها، وإنما ذكروها مرادفة نوعاً ما لما يصطلح عليه بالربط، بحسب القرائن التركيبية والنسقية المقصودة لذلك، فإنهم قد وصفوا تراكيب وقولات، تحتوي على قرينة لفظية تتمثل بوجود ألفاظ، لها خصائص وظيفية دلالية لا يمكن تأليف تلك التراكيب والقولات إلا باستعمالها؛ ليوصل بها إلى ربط ما لا يصح تكوينه تركيباً أو دلالة؛ وذلك بسبب وجود خلل في بناء جملة ما، وربط عناصرها، كما سيتضح لاحقاً، حيث ليس بالاستطاعة التخلص منه إلا في حال توسط لفظي بين عنصريها، بالتوصل بينهما، وإنشاء علاقة وظيفية ودلالية، تجمعهما في نسق منسجم، بحيث إنه لو حذف هذا الوصل اللفظي لما حدثت تلك العلاقة.

2.2 في الاصطلاح والمفهوم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك اختلافاً جوهرياً، لا يمكن غض الطرف عنه، يكمن في الاستعمال الاصطلاحي للوصل لدى اللغويين؛ لأنه يدل في فكرهم على معنيين اصطلاحيين محددين، هما:

أ. الزيادة (الحشو).

استعمل علماء العربية الوصلَ مُصطلحًا، يدلُّ على الزيادة النحويّة التركيبية، وهو مُصطلحٌ بصريٌّ، ويصطلحُ الكوفيون عليه الصلّة⁽¹⁾، ويُقصَدُ به أنّ الكلمة تأتي في الجملة، وليس لها محلٌّ إعرابيٌّ، وأنّها متى ما حُذفتُ منها لا يختلُّ تركيبها، وإنّما تأتي تلك الكلمة لفائدةٍ دلاليةٍ، هي إمّا للتأكيد أو للتبيين⁽²⁾.

وقد استعمل الرُّمانيُّ، على سبيل المثال، هذا المُصطلحَ للدلالة على الزيادة، حينما أشار إلى أنّ (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: 155]، جاءت وُصلَةً، أي: زائدةً، والمعنى: بنقضهم ميثاقهم، ومثله قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159]، أي: فبرحمة من الله⁽³⁾، وقد تكونُ (لا) كذلك وُصلَةً، أي: زائدةً، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُفْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: 1]⁽⁴⁾.

ب. الوصل (التوصل).

وقد تداول اللُّغويون أيضًا الوصلَ تداولًا اصطلاحيًا وصناعيًا لمعنى آخر، يفصلُه بونٌ واسعٌ عن المعنى المذكور آنفًا، فيُوصفُ ما نحن فيه بأنّه قرينةٌ لفظيةٌ تعالجُ حالة الانقطاع الجبري بين طرفي التركيب، فتعمدُ إلى الوصل بين لفظتين لا يجتمعان في علاقةٍ إسناديةٍ أو تركيبيةٍ لتكوين جملةٍ متوافقةٍ مع قوانين العربية؛ وذلك لأنّهما يستحيلُ ربطهما في تركيبٍ واحدٍ، وجمعهما في جملةٍ واحدةٍ؛ لمخالفتهما حكمًا نحويًا وأصلًا تعقيديًا في اللُّغة، وفي هذه الحال لجأ المنطق اللُّغويّ الداخلي إلى إنتاج بنىٍ مخصوصةٍ، تستطيع بواسطتها الوصل بين هاتين اللفظتين، ومدّ وشائج ارتباطٍ بينهما؛ لذلك جيء بتلك العناصر اللفظية؛ لكي يتوصلَ بها إلى أشياء لا يمكن وصلها، ولولا هذا الوصل لم يكن ليصحَّ التوصلُ إليها⁽⁵⁾.

وممّا يجدرُ ذكره أنّ هناك صلّاتٍ متينةٍ وروابطٍ وثيقةٍ بين المعنيين المعجمي والاصطلاحيّ يجمعهما إطارٌ لغويٌّ ومعرفيٌّ واحدٌ، وهنا يتوجّب علينا قبل الخوض في معنى اللفظة في الاصطلاح لا بدّ من تدقيق النظر في جذرها اللُّغويّ، الذي تنجدرُ منه، وتُقَدِّمُ لنا المعجمات العربية رؤيةً واضحةً عن اشتقاقها، فهي تنجدرُ من الجذر الثلاثي (و ص ل)، الذي ذكرَ المعجميون العرب له معاني عديدةً، منها ما يخصُّ نطاقَ بحثنا هاهنا، فقال الخليل: «كلُّ شيءٍ اتّصلَ بشيءٍ فما بينهما وُصلَةٌ»⁽⁶⁾، ونصَّ الأزهرى على أنّ: «كلُّ شيءٍ يتوصلُ به إلى شيءٍ فهو سببٌ، وجعلتُ فلانًا سببًا إلى فلانٍ في حاجتي وودّجًا، أي: وُصلَةً، ودريعةً»⁽⁷⁾، وكشف الجوهري عن معناه بقوله: «ويقال: هذا وصلٌ هذا، أي: مثله، وبينهما وُصلَةٌ، أي: اتّصالٌ ودريعةٌ، وكلُّ شيءٍ اتّصلَ بشيءٍ فما بينهما وُصلَةٌ، والجمعُ وُصلٌ»⁽⁸⁾، وأمّا ابن سيده فقد أفادنا بقوله: «الوصلُ خلافُ الفصلِ، ووصلَ الشّيءُ بالشّيءِ وصلًا.... واتّصلَ الشّيءُ بالشّيءِ لم ينقطع، ... والوصلُ الاتّصالُ، والوصلُ ما اتّصلَ بالشّيءِ»⁽⁹⁾.

ووضع اليميني معني معجمياً أكثر انكشافاً، فقال: «الْوَصْلَةُ: كُلُّ شَيْءٍ وَصَلَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَهُوَ وَصْلَةٌ»⁽¹⁰⁾.

من جهة أخرى لم يغفل اللغويون الأوائل عن تأطير مفهوم الوصل، بوصفه نسقاً ونظاماً نحويًا، فلم يتركوه غفلاً دون توضيح مُحدّداته، فشخصوا خصائصه التركيبية، وسماته الدلالية بطريقة لا لبس فيها، فعمدوا إلى توصيفه بأنّه وظيفة نحوية، تخصّ ألفاظاً وبنيات صرفية معينة، تقوم على الرّبط بين ما قبلها وبين ما بعدها، وهنا تصبح الجملة المتعدّرة من ناحية التركيب جائزة نسقياً، ومقبولة دلاليًا؛ من خلال إنشاء وظائف نحوية وعلاقات سياقية، تجمع بين تلك العناصر في الجملة العربية، فقد أشار سيبويه في معرض حديثه عن المنادى المعرف ب(أل)، الذي يتعدّد نداؤه، فقال: « يا أيها الرّجل، الرّجل وصف لقولك: يا أيها، ولا يجوز أن تسكت على: يا أيها، ...؛ لأنهم جاؤوا بـ يا أيها؛ ليصلوا بذلك إلى نداء الذي فيه الألف واللام؛ فلذلك جيء به »⁽¹¹⁾؛ لأنّ المنادى يعدّ من أسماء الأجناس، فجاء بلفظة واصلة رابطة، هي: أي، توسّطت بين حرف النداء (يا)، والمنادى المعرف ب(أل)؛ فوصلت بينهما، وأوصلت الأثر الوظيفي لحرف النداء إلى ما بعدها، وهو المنادى، وكذلك حدّد أبو علي النّطاق العام لهذا النّسق التركيبي، الذي ينسجم فيه الوصل النحوي، ويبيّن شيئاً من أوصافه، وكشف عن مفهومه في كلام له عن المنادى المعرف بأل في: « يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة » [البقرة: 153]، مُتبنياً رأي سيبويه قبله، فقال: « فإن قيل: ما الدليل على أن (أيًا) وُصلة إلى نداء ما بعدها من الصّفة ؟، ...، وهذا الذي ذكرناه من أنّه وُصلة إلى النداء مذهب سيبويه »⁽¹²⁾.

كما أنّ توالي آراء اللغويين بعده استقراءً وتحليلاً ووصفاً وتأصيلهم لهذا المفهوم، وأسسهِ المعرفية واللغوية، واعتباراته العقلية والفكرية الموجبة لإقحام بناتٍ صرفيةٍ توصلاً ما قبلها إلى غيرها إيداناً ببناءٍ جُمليٍّ مُعينة، تكون صحيحةً تركيبياً ومقبولةً دلالةً، تُظهِر مدى عنايتهم وبالغ اهتمامهم بنظام الرّبط بالوصلات النحوية، التي لولا وجودها، في مثل نداء المعرف بأل، لاستحالت أنماطاً وأساليب غير صحيحة، ولا مقبولة، في الاستعمال اللغوي العربي، وكان من جملة أولئك اللغويين على سبيل التمثيل لا الحصر: السهيلي (581هـ)، وابن يعيش (646هـ)، وأبو حيّان (745هـ)، وابن هشام (761هـ)، والسيوطي (911هـ) الذي أفرد باباً مُستقلاً، أطلق عليه (الْوَصْلَةُ) في كتابه: الأشباه والنظائر⁽¹³⁾.

وحدّد الدرس اللغوي الحديث هذا المفهوم بصورة دقيقة بأنّه: « العلاقة الموجودة بين كلمتين في جملة واحدة»، أو « إجراء بلاغيّ يقوم على الرّبط بين العبارات أو وصلها بأدوات الرّبط»⁽¹⁴⁾، ولكنّ دراسة حديثه قيّدته ووضّحت مدلوله بأنّه: « مصطلح أطلقه نحاة العربية على بعض الأبنية، التي يتوصّل بها إلى غيرها، فهي تقوم بوظيفة الوصل بين بنيتين صرفيتين تقضي

قواعدُ العربيَّةِ ألا يرتبطا بعلاقةٍ نحويةٍ معيَّنةٍ، فيلجأ إلى مثل هذه الوصلاتِ، حتى يتمَّ الرِّبْطُ بينَ تينك البنيتين بتلك العلاقةِ النَّحويةِ، التي لا تصحُّ بغيرها»⁽¹⁵⁾.

3. بين مفهومي الرِّبْطِ والوَصْلِ.

إنَّ دلالةَ الرِّبْطِ النَّحويةِ تُؤشِّرُ إلى « اصطناعِ علاقةٍ سياقيةٍ نحويةٍ بينَ طرفينِ باستعمالِ أداةٍ تدلُّ على تلك العلاقةِ »⁽¹⁶⁾، وهذا المعنى أقربُ ما يكونُ لما نحنُ بصددِهِ، وهو الوصلُ النَّحويُّ الذي يتعلَّقُ بتأليفِ الجُملةِ وتركيبِ أجزائها، ولكنَّ هناك فروقاً دقيقةً بينَ المصطلحين: الرِّبْطِ والوَصْلِ، تنتابُ الاستعمالَ داخلَ نسقها النَّحويِّ بالإمكانِ رصدُها، نُوجِّزُها بالآتي:

أَنَّ الرِّبْطَ والوَصَلَ؛ بوصفهما وسيلتين لفظيتين يقومان بإنشاءِ علاقاتٍ ووظائفٍ لغويةٍ، بينهما عُمومٌ وخُصوصٌ، فالرِّبْطُ من جهةٍ أعمُّ من الوَصْلِ؛ لأنَّه «علاقةٌ تصطنعُها اللُّغةُ اصطناعاً لفظياً بطريقِ الأدواتِ أو الضَّمائرِ؛ إمَّا لسدِّ ثغرةٍ تنشأُ من انفصالٍ غيرِ مرغوبٍ فيه؛ وإمَّا لفصمِ عُرْوَةٍ تنشأُ من ارتباطٍ غيرِ مرغوبٍ فيه»⁽¹⁷⁾، وأما الوصلُ من جهةٍ أخرى فهو أخصُّ من الرِّبْطِ؛ لأنَّه يُمثِّلُ بنياتٍ صرفيةً « تقومُ بوظيفةِ الوصلِ بينَ بنيتين صرفيتين تقضي قواعِدُ العربيَّةِ ألا يرتبطا بعلاقةٍ نحويةٍ معيَّنةٍ »⁽¹⁸⁾.

كذلك فإنَّ الرِّبْطَ، وهو قرينةٌ نحويةٌ، تتصفُّ بخصائصٍ دلاليةٍ أكثرَ منها تركيبيةً، تهدفُ إلى توضيحِ المعاني وإزالةِ إشكاليَّةِ الالتباسِ المتولِّدةِ في الكلامِ، فمثلاً إنَّ «الغرضَ من عطفِ الجملي ربطاً بعضها ببعضٍ واتِّصالها، والإيذانُ بأنَّ المتكلمَ لم يردِّ قطعَ الجملةِ الثانيةِ مِنَ الأولى، والأخذُ في جملةٍ أخرى، ليستَ مِنَ الأولى في شيءٍ؛ وذلك إذا كانتِ الجملةُ الثانيةُ أجنبيَّةً مِنَ الأولى غيرَ مُلتبسةٍ بها، وأريدَ اتِّصالها فلم يكنْ بدُّ مِنَ الواوِ لربطها»⁽¹⁹⁾، في مُقابلٍ ما سبقَ التطرُّقُ إليه، فإنَّ نظامَ الوَصْلِ يمتازُ بخصائصٍ تركيبيةٍ، لا يمكنُ لغيره أن يقومَ بوظيفتهِ النَّحويةِ، فإذا أخذنا على سبيلِ المثالِ: (ذا الصَّاحبيَّة) فإنَّ النَّاطقينَ العربَ الفُصحَاءَ لما أرادوا أن يصفوا بأسماءِ الأجناسِ، أي: أرادوا أن يجعلوا أسماءَ الأجناسِ صفاتٍ، فلم يكن ذلك متيسِّراً لهم ذلك؛ لأنَّ النَّعتَ لا يكونُ إلا مُشتقاً، أو مُؤوَّلاً بالمُشتقِّ، فاتَّخذوا كلمةً: (ذي) وصلهً وذريعةً إلى الوَصْفِ باسمِ الجنسِ⁽²⁰⁾.

والجديرُ بالذِّكرِ أنَّ نظامَ الرِّبْطِ يتَّخذُ أساليبَ، وأنماطاً مُختلفةً، كالرِّبْطِ بالتكرارِ، وبالضَّمائرِ، وبالمطابقةِ، وبالأدواتِ، مثل: حُرُوفِ العطفِ، ونَصْبِ الفعلِ المضارعِ، والشَّرْطِ، والاستثناءِ، وحُرُوفِ الجرِّ، ... إلخ⁽²¹⁾، أمَّا الوَصْلُ، كما حدَّده النَّحويُّونُ الأوائلُ، فإنَّه ينحصرُ بنياتٍ اسميةً جامدةً، ك: ذي الصَّاحبيَّةِ، وأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ، وأيِّ المهمةِ، التي تتوسَّطُ لنداءِ المعرَّفِ بأل .

وتأسيساً على ما تقدَّم فإنَّ التَّراكيبَ غالباً يمكنُ أن تصحَّ إذا ما خلت من الرِّوابطِ، في حين أنَّ بعضاً منها، كما سيأتي لاحقاً، لا تصحُّ، ولا يمكنُ أن تكونَ صواباً إلا بالوصلاتِ، بوصفها قرائنَ

لفظيَّة، فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فتتوصلُ ب: ذي، إلى أن تُبينَ الرَّجُلَ مِنْ غَيْرِهِ بِالْمَالِ، ولولا: ذو، لم يَتَأْتِ لَكَ ذَلِكَ، إذ لا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: برجلٍ مَالِيَّ»⁽²²⁾، وهذا يعني أن طرفي التَّركِيبِ، أي: رجلاً، ومالاً، لا تربطهما حينئذٍ أيُّ علاقةٍ نحوِيَّةٍ إلا بتوسطِ هذه البنية الصَّرْفِيَّةِ بَيْنَهُمَا، ونعني بذلك: ذا الصَّاحِبِيَّةِ.

4. الوُصْلَاتُ النَّحْوِيَّةُ تَرْكِيبِيًّا وَدَلَالَةً.

1.4 ذُو الصَّاحِبِيَّةِ وَالْمَوْصُولَةُ.

تُستعملُ (ذو) وأخواتها عُمُومًا اسمًا جامدًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَمُعَرَّبًا بِالْحُرُوفِ أَوْ الْحَرَكَاتِ الْمُقَدَّرَةِ؛ بِحَسَبِ وُرُودِهَا وَمَوَاقِعِهَا الْإِعْرَابِيَّةِ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ اللَّغْوِيِّ الْعَرَبِيِّ عَلَى وَفْقِ التَّأْصِيلِ النَّحْوِيِّ عَلَى صَوْرَتَيْنِ، هُمَا:

1.1.4 ذُو الصَّاحِبِيَّةِ وَأَخْوَاتِهَا.

وتكونُ هذه الصُّورَةُ بِمَعْنَى: صَاحِبٍ، وَمَا تَشَعَّبَ عَنْهَا مِنْ أَخْوَاتِهَا ك: (ذَات) لِلْمُؤَنَّثِ، بِمَعْنَى: صَاحِبَةٍ، وَ(ذَوَاتَا) فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَ(ذَوِي) فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ؛ لِلْمُثَنَّى الْمُدَكَّرِ، بِمَعْنَى: صَاحِبَيْنِ، وَ(ذَوَاتَا) فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَ(ذَوَاتِي) فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ؛ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ، بِمَعْنَى: صَاحِبَتَيْنِ، وَ(ذَوُ) فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَ(ذَوِي) فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ؛ لِلْجَمْعِ الْمُدَكَّرِ، بِمَعْنَى: أَصْحَابٍ، وَ(ذَوَات) لِلْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، بِمَعْنَى: صَاحِبَاتٍ، وَقَدْ كَثُرَ ذِكْرُهَا فِي مِطَانِ النَّحْوِ بِأَنَّهَا هِيَ اسْمٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّيِّئَةِ؛ الَّتِي تَعْرَبُ بِالْحُرُوفِ؛ نِيَابَةً عَنِ الْحَرَكَاتِ فِي الْحَالَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ الثَّلَاثِ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهَا أَنْتَضَافَ إِلَى اسْمٍ مُحَدَّدٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، هُوَ اسْمُ الْجَنْسِ⁽²³⁾، وَتَقْتَضِي (ذُو) الصَّاحِبِيَّةِ، كَوْنَهَا وَصَلَةً نَحْوِيَّةً شَيْنِيْنِ، هُمَا: مَوْصُوفٌ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ⁽²⁴⁾؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ بِأَدَاءِ وَظِيفَةٍ، لَا تَقُومُ بِهَا أَيَّةُ بِنْيَةٍ صَرْفِيَّةٍ أُخْرَى؛ «لِأَنَّ الْغَرَضَ بِهَا فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يُوصَفَ بِهَا مَا بَعْدَهَا؛ لِتَعْرِفَ الْمَوْصُوفَ بِهِ»⁽²⁵⁾، وَمَا يُمْكِنُ مَلَاخِظَتُهُ هَا هُنَا أَنْ أَبْرَزَ الْوِظَائِفِ النَّحْوِيَّةِ وَالِدَّلَالِيَّةِ، الَّتِي تُؤَدِّيهَا (ذُو) الصَّاحِبِيَّةُ هِيَ الْآتِي:

1. وصفُ اسمِ العلمِ باسمِ الجنسِ: يُعْرَفُ اسْمُ الْجَنْسِ بِأَنَّهُ مَا يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاقِعَةٍ وَذَوَاتٍ كَثِيرَةٍ⁽²⁶⁾، وَيُشَخَّصُ بِأَنَّهُ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِاسْتِقَاقِ، فَيَكُونُ وَقْتِنِذٍ مَمْتَنَعًا أَنْ يُوصَفَ بِهِ؛ لِأَنَّ «الصِّفَةَ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً»⁽²⁷⁾، إِذَنْ فَإِنَّ عَدَمَ التَّمَاثُلِ التَّرَكِيبِيِّ، الَّذِي يَحْدُثُ فِي جُمْلَةٍ مَا تَحْوِي عَلَى اسْمِ شَخْصٍ يُرَادُ وَصْفُهُ بِاسْمِ جَنْسٍ، يُمَثَّلُ إِشْكَالًا بِصَعْبِ التَّعَامُلِ مَعَهُ، لَكِنَّ اللَّغَةَ تَوَصَّلَتْ إِلَى إِيجَادِ حَلٍّ لَهُ، يَتِمَّتْ بِذِي الصَّاحِبِيَّةِ، الَّتِي تَتَوَسَّطُ «وُصَلَةً إِلَى وَصْفِ الْأَسْمَاءِ بِالْأَجْنَاسِ»⁽²⁸⁾، وَهَذَا يَكُونُ لَهَا بَعْدَ وَظِيفِيٍّ، تَعْمَلُ عَلَى وَصْلِ اسْمِ الدَّاتِ (المَوْصُوفِ)، بِاسْمِ الْجَنْسِ (الصِّفَةِ)، وَتَوْضِيحًا لِمَا فَإِنَّ جُمْلَةً مِثْلَ: (هَذَا مُحَمَّدٌ ذُو مَالٍ)، كَانَ بِنَاؤُهَا فِي الْأَصْلِ هُوَ الْآتِي: (هَذَا مُحَمَّدٌ مَالٍ)، قَبْلَ أَنْ يَتَوَسَّطَ (ذُو) بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ: (مُحَمَّدٍ) اسْمِ الدَّاتِ، وَ(مَالٍ) اسْمِ الْجَنْسِ، فَارِيدُ وَصْفَ: (مُحَمَّدٍ) بِمَلِكِهِ مَالًا، فَكَانَ مَتَعَدِّرًا؛ ذَلِكَ بِأَنَّ الْوَصْفَ يُرَادُ مِنْهُ التَّوْضِيحُ وَالتَّخْصِيصُ،

واسم الجنس يُرادُ به العمومُ، فهو أعمُّ من اسم الذاتِ، فلا يمكن أن يُتصوَّرَ تخصيصُها لها؛ لذلك كانت الصِّفَةُ تابعةً للموصوفِ في الإعرابِ والمعنى⁽²⁹⁾، فجيءَ بـ(ذي) للوصلِ بينهما؛ وللمطابقةِ بينَ اسمِ العلمِ: (محمَّدٍ)، واسمِ الجنسِ: (مالٍ)، وللرِّبَطِ بينهما إتمامًا للتَّماتلِ التَّركيبيِّ، فصارتِ الجملةُ على النَّمطِ الآتي: (هذا محمَّدٌ ذو مالٍ).

2. وصفُ الاسمِ التَّكررةً باسمِ الجنسِ: كذلك تقومُ (ذو) الصَّاحِبِيَّةُ بوصفِ الاسمِ التَّكررةً قبله؛ لأنَّ ذا الصَّاحِبِيَّةَ الموصوفَ به والمضافَ إلى أسماءِ الأجناسِ يُتوصَّلُ به إلى الصِّفَةِ بالأسماءِ؛ التي هي أجناسٌ لا يمكنُ الوصفُ بها⁽³⁰⁾، فإذا أُريدَ وصفُ رجلٍ، بأنَّه صاحبٌ مالٍ، فالأصلُ أن نقولَ: هذا رجلٌ مالٌ؛ لأنَّ طرفي الصِّفَةِ هما: (رجلٌ) نكرةٌ موصوفةٌ، و(مالٌ) الصِّفَةُ، وهنا يحدثُ انحرافٌ تركيبِيٌّ في الجملةِ، وهو أن يكونَ اسمُ الجنسِ (مالٍ) صفةً للاسمِ التَّكررةً (رجلٍ)؛ «لأنَّه لو كانَ اسمُ الجنسِ وصفًا لما احتيجَ في الوصفِ به إلى وُصلةٍ»⁽³¹⁾، يُتوصَّلُ بواسطتها بينَ الاسمِ التَّكررةً واسمِ الجنسِ، فاستُعلمتُ «ذو وُصلةً إلى وصفِ النِّكراتِ بالأجناسِ، فقالوا: هذا رجلٌ ذو مالٍ، حيثُ لم يمكنهم أن يشتقُّوا من: المالِ، ونحوه، اسمًا يكونُ وصفًا للرجلِ جاريًا عليه»⁽³²⁾، وهكذا أمكنَ تصحيحُ الانحرافِ التَّركيبيِّ، فصارتِ الجملةُ صحيحةً من ناحيةِ النِّسْقِ النُّحويِّ.

3. الرِّبَطُ بينَ عناصرِ السَّلسِلةِ الكلاميَّةِ: تعدُّ ذو الصَّاحِبِيَّةِ من الرِّوابطِ اللَّفْظِيَّةِ الجامعةِ لعناصرِ الجملةِ؛ لأنَّها لفظةٌ يهدفُ منها إنشاءُ علاقاتٍ وظيفيَّةٍ ودلاليَّةٍ في تأليفِ جملةٍ ما، فتؤدِّي إلى «اتِّصالِ أحدِ المترابطينِ بالآخر»⁽³³⁾ خصوصًا إذا ما عرفنا أنَّ التَّعَتَ باسمِ الجنسِ لا يجوزُ في العربيَّةِ «نحو: علمٌ وقدرةٌ، وإنَّما لم يكنْ نعتًا؛ لأنَّه لا رابطَ بينه وبينَ الاسمِ الأوَّلِ؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ على حاله، فإنَّ قُلْتَ: ذو علمٍ، وذو قدرةٍ، كانَ الرِّابطُ بينه وبينَ الاسمِ المنعوتِ قولك: ذو»⁽³⁴⁾.

4. الزِّيادَةُ في الإفادةِ: (ذو) هي لفظةٌ مرادفةٌ لـ(صاحبٍ) في المعنى، فيكونان بمعنى واحدٍ، ولكِنَّها تختصُّ عن مرادفتها بأنَّها تكتسبُ معناها من إضافتها لما بعدها، أي: لاسمِ الجنسِ بعدها، ولا يمكنُ أن يستقلَّ معناه بنفسه دونَ إضافةٍ لغيرها؛ «لأنَّهم ذكروا أنَّذو أبدًا لا تكونُ إلَّا مضافةً لاسمٍ»⁽³⁵⁾ إذا ما قورنتَ برديفها صاحبٍ؛ والسَّبَبُ في ذلك يرجعُ إلى أنَّ معناه أي: صاحبٌ ذاتيٌّ بنفسه لا مكتسبٌ، على النقيضِ من (ذو)، فإذا قلتَ: هذا محمَّدٌ ذو علمٍ، ف(ذو) تكتسبُ معناها من إضافتها لاسمِ الجنسِ (علمٍ)؛ ذلك «أنَّ قولك: ذو، يضافُ إلى التَّابعِ، وصاحبٌ يضافُ إلى المتبوع»⁽³⁶⁾.

2.1.4 ذو الموصولة.

هناك صورةٌ أخرى لـ(ذو)، هي الموصولةُ، وتكونُ بمعنى الذي وأخواتها، وهي اسمٌ جامدٌ مبنيٌّ، يلزمُ صيغةً واحدةً في الحالاتِ الإعرابيَّةِ الثَّلاثِ: إفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا، ويطلقُ عليها ذو الطَّائِيَّةِ؛ لأنَّ استعمالها يُنسبُ إلى قبيلةٍ عربيَّةٍ، هي قبيلةُ طيءٍ، فقد استعملها ومن تشبَّه بها من الشُّعراءِ

المولدين، مثل: أبي نواسٍ، وأبي تمامٍ، بمعنى: الذي، وما تفرغ عنه⁽³⁷⁾، ويتقاسم كلٌّ من الصَّاحِبِيَّةِ والموصولة أمرًا مشتركًا، وهو «اشترَاكُهُمَا فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الوَصْفِ»⁽³⁸⁾ كما ذُكِرَ فيما سبق، وكذلك يشتركان بالرِّبْطِ بَيْنَ عناصرِ الكلامِ، فتعملُ الموصولةُ، كما الصَّاحِبِيَّةُ، على الرِّبْطِ بَيْنَها، وجعلها كتلةً واحدةً، فمثلاً: «لو قلتَ: جاءني زيدٌ أبوه قائمٌ، على جهةِ الوصفِ، لما ارتبطَ الكلامُ بعضه ببعضٍ؛ لاستقلالِ كلِّ واحدٍ منهما بنفسه، فجاءوا بالوصلةِ التي وصلوا بها إلى وصفِ النكرة بالأجناسِ، وهي قولك: ذو، فقالوا: هذا زيدٌ ذو قامٌ أبوه»⁽³⁹⁾، أي: هذا زيدٌ الذي قامَ أبوه، فربطت بين الاسم: زيد، وبين الجملة: قامَ أبوه.

2.4 أسماء الإشارة.

بادئ ذي بدءٍ لا بدَّ أن نوضح مفهومَ الإشارةِ ها هنا؛ لكي نفهمَ ما يترتبُ عليه لاحقًا كونُ أسماءِ هذا الباب تستعملُ وصلةً بينَ ما لا يمكنُ وصلُه بغيره لامتناعِ ذلك، وعليه فإنَّ معنى الإشارةِ هو الإيماءُ إلى حاضرٍ مشاهدٍ بجارحةٍ (كاليدِ أو البصرِ)، أو ما يقومُ مقامَ الجارحةِ، فيتعرَّفُ المخاطبُ إليه بذلك⁽⁴⁰⁾، وإنَّ استقراءَ المادةِ النَّحْوِيَّةِ التي ذكرها النَّحْوِيُّونَ في توصيفِ تلكِ الأسماءِ ومن أجلِ إمالةِ اللثامِ عن خصائصها يجعلنا نحددُ معطياتٍ مهمةً ترتبطُ بماهيتها تتمثلُ بـ:

1. حالة البناء: تلزمُ أسماءُ الإشارةِ حالةً حركيةً واحدةً، وتتخذُ شكلاً إعرابياً واحداً لا يتغيرُ بتغيرِ العواملِ الداخلةِ عليها مطلقاً في الحالاتِ الإعرابِيَّةِ المختلفةِ، وقد اختلفوا فيها غيرَ أنَّها «مبنيةٌ كلُّها عندَ المحققين؛ لاحتياجها إلى معنى الإشارةِ كاحتياجِ المضميرِ إلى التَّكليمِ والخطابِ»⁽⁴¹⁾، وقد أُرْجِعَ السَّببُ في بنائها إلى أنَّها مهماتٌ تقعُ على كلِّ من الحيوانِ وغيره⁽⁴²⁾.

2. القصد بالتعيين: تتصفُ تلكِ الأسماءُ بأنَّها ضربٌ من المسوَّراتِ التي يتفقُ عليها كلُّ من المتكلمِ والمخاطبِ في حصولِ المرجعِ أو المفهومِ حصولاً واحداً في ذهنهما⁽⁴³⁾، فتفيدُ تخصيصَ الدَّاتِ المرادِ تعيينها أو تشخيصها تشخيصاً حسياً عن طريقِ الإشارةِ إليها بصورةٍ مباشرةٍ أو تقييدها عن سائرِ الدَّواتِ الأخرى، فإنَّ تعريفَ الإشارةِ هو أن تخصَّصَ للمخاطبِ شيئاً يميَّزُه بحاسةِ البصرِ في حين أن المعارفَ الأخرى تختصُّ بشيءٍ يعرفُه المخاطبُ بقلبه⁽⁴⁴⁾، حيثُ «إنَّك إذا قلتَ: خذْ ذاك، لم تكنْ هذه الإشارةُ لتعرفَ السَّامِعَ المشارَ إليه في نفسه؛ ولكنْ ليعلمَ أنَّه المقصودُ من بينِ سائرِ الأشياءِ التي نراها ونبصرُها»⁽⁴⁵⁾.

3. الإبهامِ والعموم: تعدُّ أسماءُ الإشارةِ ضرباً من ضربِ المهماتِ، وتعرَّفُ—أي: المهماتِ—بأنَّها ما ترفعُ الإبهامَ المستقرَّ عن الدَّواتِ المذكورةِ أو المقدَّرة⁽⁴⁶⁾؛ «لأنَّها تشيرُ إلى كلِّ ما بحضرتك، وقد يكونُ بحضرتك أشياءٌ، فتلبسُ على المخاطبِ، فلم يدِرْ إلى أيِّها تشيرُ؟، فكانت مهمةً لذلك؛ ولذلك لزمها البيانُ بالصفةِ عندَ الإلباسِ»⁽⁴⁷⁾، فترفعُ الصِّفةَ منها الغموضَ، وتزيلُ عنها الإبهامَ، فتتضحُ كينونةُ تلكِ الأشياءِ، وتتكشفُ ماهيتها لدى المخاطبِ.

إنَّ اسمَ الإشارةِ باعتباره قسماً من المِهمَّاتِ (المسوّرات) يتفرّدُ بمزايا تجعلُ منه قرينةً لفظيةً ووُصلةً لما بعده في حالتين اثنتين، هما :

4.2.1 نداءِ المعرّفِ ب(أل).

يأخذُ اسمُ الإشارةِ في أسلوبِ النداءِ شكلين:

منادى، أي: أن يكونَ اسماً منادياً حاله حال غيرهِ من الأسماءِ المنادياتِ، فلا يتمتّعُ بمزيةٍ عن مثيلاته، فإنّه يجوزُ الوقفُ عليه ولا ينعثُ، قال سيبويه: «إذا قلتَ: يا هذا، وأنت تريدُ أن تقفَ عليه ثمّ تؤكده باسمٍ يكونُ عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار، إن شئتَ رفعتَ، وإن شئتَ نصبتَ، وذلك قولك: يا هذا زيدٌ، وإن شئتَ قلتَ: زيدا»⁽⁴⁸⁾، وهذه الصّورةُ لا تعني الدّراسةَ بشيءٍ ألبتّةً.

وُصلةً لنداءِ المعرّفِ ب(أل)، أي: أنّه يقعُ وسيلةً لنداءِ المعرّفِ ب(أل) الممتنعِ نداؤه بمباشرةِ حرفِ النداءِ له، «نحو قولك: يا هذا الرّجلُ، ويا هذه المرأةُ، ...، وإنّما أتيتَ باسمِ الإشارةِ وصلةً لنداءِهما»⁽⁴⁹⁾، والصّورةُ هذه هي إحدى المحاورِ التي أسستُ عليها الدّراسةُ وبنيتُ بها أركانها.

إنّ تأليفَ هذه الصّورةِ يكونُ بأن يسبقَ اسمُ الإشارةِ بأحدِ أحرفِ النداءِ، وغالبًا ما يكونُ (يا)، ويفسّرُ بما فيه (أل)، التي للجنسِ أو بالاسمِ الموصولِ صفةً له، فيشكلُ نمطاً نحوياً، ويكوّنُ بناءً كلامياً يميّزُ بقولبيته التركيبية، ويحتلُّ اسمُ الجنسِ موقعَ المنادى المهمّ معني لا لفظاً ويأخذُ حكمه الإعرابي؛ وذلك «أنّ الأسماءَ المهمّةَ التي توصفُ بالأسماءِ التي فيها الألفُ واللامُ تُنزلُ بمنزلةِ (أي)، وهي: هذا، وهؤلاءِ، وأولئك وما أشبهها، وتوصفُ بالأسماءِ، وذلك قولك: يا هذا الرّجلُ، ويا هذانِ الرّجلانِ، صار المِهمُّ وما بعده بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ»⁽⁵⁰⁾.

إنّ للمنادى المهمّ (الوُصلة) نمطينِ نحويينِ، الأوّل: ما نحنُ بصددِهِ، وهو اسمُ الإشارةِ، والآخر: ما سيأتي بيانه لاحقاً، ونعني به: «المنادى الذي لا يكفي في إزالة إبهامه النداءُ ومجردُ القصدِ والإقبالِ، وإنّما يحتاجُ معه إلى شيءٍ آخر يكملُ تعريفه، ويقصدون: أيّاً، وأيّةً، واسمَ الإشارةِ؛ لشدّةِ احتياجِ كلٍّ منها إلى الصّفةِ بعده»⁽⁵¹⁾.

ولمّا كانَ من الاستحالةِ بمكانٍ في العربيةِ عموماً نداءُ المعرّفِ ب(أل) بحسبِ ما أصبّله علماءُ النّحوِ بالاستقراءِ والنّظيرِ والاستدلالِ: «لأنهم استكروهوا اجتماعَ (يا)، و(أل)، التي للتعريفِ، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسمٍ مهمّ يحتاجُ إلى ما يزيلُ إبهامه، فيصيرُ المنادى في الظّاهرِ ذلك المهمّ وفي الحقيقةِ ذلك المخصّصِ الذي يزيلُ الإبهامَ ويعيّنُ الماهيةَ»⁽⁵²⁾، لمّا كان ذلك فقد أوجدتُ وسيلةً للاتّصالِ بينَ حرفِ النداءِ والاسمِ المعرّفِ ب(أل) بتوسطِ اسمِ الإشارةِ؛ لتنشئَ بينهما علاقةً تركيبيةً تربطهما معاً إذ كانا يستحيلُ أن يجتمعا في بناءٍ واحدٍ.

إنّ اسمَ الإشارةِ والتابعِ المعرّفِ ب(أل) في جملةِ مثل قولك: (يا هذا الطّالبُ)، يؤلفانِ كتلةً واحدةً لا تتجرأُ إلى جزأينِ، فلا يمكنُ الفصلُ بينهما، ولا يجوزُ الوقوفُ على أحدهما دونَ الآخرِ،

فإنَّك في الجملة «لم ترد أن تقف على هذا، ثمَّ تصفه بعد ما تظنُّ أنه لم يُعرف، فمن ثمَّ وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنَّها والوصف بمنزلة اسمٍ واحدٍ»⁽⁵³⁾.

2.2.4. النقل من العهد إلى الحضور.

قد عَلِمنا ممَّا سَبَقَ أَنَّ اسمَ الإشارةِ (الوصلة) في الحالة أَنفَةِ الذِّكْرِ هو وُصْلَةٌ تركيبِيَّةٌ، وليس للدلالة شأنٌ في أدائها الوظيفيِّ، أمَّا هاهنا فإنَّنا ننتقلُ إلى حالةٍ أخرى تمثلُ قسماً آخرَ من الوصلاتِ، يمكنُ أن يطلقَ عليه بـ(الوصلة الدلالية)، ويقصدُ بها أن دخولَ اسمِ الإشارةِ حصراً في بناءِ جملةٍ مثل: (أكرمتُ هذا الطالبِ) يؤدي إلى تغيُّرٍ في دلاليته التعبيرية مقارنةً بجملةٍ مثل: (أكرمتُ الطالبِ)، فإنَّه قد نقلَ دلالةً (أل) وحوَّلَ معناها من تعريفِ العهدِ إلى تعريفِ الحضورِ والإشارةِ، والجديرُ بالذكرِ أنَّ حذفَه لا ينتجُ عنه خللٌ تركيبِيٌّ، إذ تصحُّ الجملتان تركيبياً ودلاليّاً في الحالتين، ولا بدُّ من الإشارةِ في هذا المقامِ إلى أنَّ دلالةَ التعريفِ مرهونةٌ بالمتلقي أكثرَ منها بالمنثني؛ لأنَّ «التعريفَ معلَّقٌ بمعرفةِ المخاطبِ دونَ المتكلمِ»⁽⁵⁴⁾.

وقبلَ الشُّروعِ بذكرِ ما له صلةٌ بهذه الحالةِ واستكمالاً للإطارِ العامِّ لتفاصيلها كان لزمًا الميلُ شيئاً يسيراً من أجلِ استجلاءِ الفهمِ وتوضيحِ الفكرةِ عن مفهومينِ اثنينِ وتسليطِ الضَّوءِ عليهما لما له من علاقةٍ مباشرةٍ في زيادةِ تبيانِ لهذه الحالةِ، والمفهومينِ هما:

(تعريفُ العهدِ)، يمثِّلُ التعريفُ بـ(أل) أهمَّ علامةٍ من علاماتِ الاسميةِ، فتدلُّ على معاني عديدةٍ كالجنسِ والعهدِ وغيرها، إلا أنَّ «الأصلَ في التعريفِ العهدُ، ولا يُعدَّلُ عنه إلا عندَ التَّعَدُّرِ»⁽⁵⁵⁾، ويقصدونَ بالعهدِ الدَّهْيَ ما انفردَ المتكلمُ بمعرفتهِ، ولا يكونُ العهدُ إلا في الدَّهْنِ⁽⁵⁶⁾، يضافُ إلى ذلك أنَّ (أل) العهديَّةَ تحددُ المرادَ من التَّكْرَرِ، وتحصِّره في فردٍ معينٍ تحديداً أساسه علمٌ سابقٌ في زمنٍ انتهى قبلَ الكلامِ، ومعرفةٌ قديمةٌ في عهدٍ مضى قبلَ النَّطْقِ⁽⁵⁷⁾.

(تعريفُ الحضورِ والإشارةِ)، ويقصدُ به استعمالُ اسمِ الإشارةِ قبلَ الاسمِ المعرَّفِ بـ(أل)، فيؤدي إلى نوعٍ من تعيينِ (تسوير) المشارِ إليه، وهذا التَّعيينُ ينتجُ عنه تحويلُ دلالةِ التعريفِ بـ(أل) من كونه عهداً إلى كونه حاضرًا مشارًا إليه، وهذا يسمى تعريفَ الحضورِ والإشارةِ، ويعرفونه بأنَّه «إيماءٌ وقصدٌ إلى حاضرٍ؛ لتعرِّفه لحاسةِ النَّظْرِ»⁽⁵⁸⁾.

إنَّ التَّفريقَ بينَ هذينِ المفهومينِ يحددانِ البعدَ الدَّلاليَّ لوظيفةِ الوصلةِ في جملتينِ إحداهما تحوي اسمًا معرَّفًا بـ(أل) فقط، والأخرى تحوي قبله اسمًا للإشارةِ، والجملتانِ كالتالي:

❖ مررتُ بالرجلِ.

❖ ومررتُ بهذا الرجلِ.

لقد جاء تحديد الوظيفة لاسم الإشارة دقيقاً ومبكراً؛ بوصفه وصلةً دلاليةً لدى سيبويه حينما قال: «لأني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً، ولا صفةً له يُعرفُ بها، وكأنك أردت أن تقول: مررتُ بالرجل، ولكنتك إنما ذكرتُ هذا؛ لتقرب به الشيء وتشير إليه»⁽⁵⁹⁾.

وكان من أهم شراح الكتاب البارزين الذين أدركوا فحوى كلام سيبويه هذا وفهموا قصده ووضعه موضع التأصيل هو السيراقي، فلم يكن تشخيص الوظيفة الدلالية لأسماء الإشارة وتوصيفها هاهنا ببعيدين عن فكره النحوي، بل بدا ذلك واضحاً جلياً لديه، فوضح أن اسم الإشارة «المبهم إنما دخل وصلة؛ لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور»⁽⁶⁰⁾، وثم موضع آخر أيضاً قال فيه بكل وضوح إن اسم الإشارة «المبهم دخل؛ لينقل ما فيه الإلف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة»⁽⁶¹⁾، وكذلك فإنه قد شخّص بدقة متناهية ماهية الفارق بين تركيب الجملتين السابقتين، فإنه «قد يكون الشيء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد، فيريد أحدهما الإخبار عنه معرّفًا له، فلا يمكنه الإخبار عنه؛ لعدم العهد بينه وبين مخاطبه فيه، فيأتي بأسماء الإشارة، فيتوصل بها، وينقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة»⁽⁶²⁾.

إن إطالة النظر في تركيب الجملتين السابقتين يُفضي إلى فروق مهمة بينهما، وتشخيص تلك الفروق يتمثل بما يلي:

1. أن الجملة الأولى يكون الكلام فيها بين المتكلم والمخاطب عن شخص غائب غير حاضر زمن الكلام؛ لأن «العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب»⁽⁶³⁾، ويكون في الجملة الثانية بينهما عن ثالث حاضر زمن التكلم؛ لأن الإشارة، كما مر، إيماً وقصدًا إلى حاضر؛ لتعرفه لحاسة النظر.
2. أن (أل) في الجملة الأولى تفيده «تعريف العهد، وهو معنى الغيبة»⁽⁶⁴⁾ في وقت التكلم، وفي الجملة الثانية فإن (أل) بفعل اسم الإشارة وتأثيره، بحسبما سبق، تنتقل دلالتها إلى الزمن الحاضر وقت الحضور.

3. أن الجملة الأولى تشير إلى بُعد المعهود عن المتكلم والمخاطب؛ لأن العهد يتضمن الزمن الماضي، في حين أن الجملة الثانية تدل على قرب المشار إليه لدهما؛ لأن اسم الإشارة (هذا) جيء به؛ لتقريب المعرف ب(أل) والإشارة إليه.

4. 13 الأسماء الموصولة.

لما كان الموصول لا سيما الاسمي منه يشغل مجالاً مهمًا في العربية، فقد استقصى النحويون مادته النحوية، ثم حللوا وصفًا وشرحًا وتعليلاً، فتعرفوا إلى مزاياه البنيوية وسماته الدلالية، ومن أبرزها ما يلي:

1. الافتقار إلى موضح: يحتاج الاسم الموصول إلى ما بعده ليبين دلالته ومعناه، فلا يفهمه المخاطب إلا بما يتصل به من جملة الصلة، فأشبه الحرف في ذلك، وينحصر «احتياجه في تمامه

اسماً إلى جملة بعده توضحه»⁽⁶⁵⁾ دلاليًا، وتزيل عنه إبهامه، فيصيرُ بذلك اسمًا تامًا، فيبتعدُ عن الحرفِ ويقترُبُ من الاسمِ معنًى لا حكمًا، فينطبقُ عليه حكمُ الأسماءِ التامةِ في اللغةِ، فيحتلُّ موقعًا إعرابيًا، فيعربُ مبتدأً، أو خبرًا، أو صفةً ... إلخ .

2. التزام حالة البناء: يقضي الحكمُ النَّحْوِيُّ بأنَّ الاسمَ الموصولَ يلزمُ حركةً إعرابيةً واحدةً في حالاته المختلفة؛ «لأنه صارَ كـبعضِ الكلمةِ، وبعضُ الكلمةِ لا يستحقُّ الإعرابَ»⁽⁶⁶⁾، وكذلك لأنه يحتاجُ لما يكملُ معناه كاحتياجِ الحرفِ إلى متعلِّقه⁽⁶⁷⁾؛ لأنه لا يؤدي معنًى بنفسه، وإنما بجزئهِ المتممِ له، فصارَ كالحرفِ الذي تكونُ دلالتُه في غيره لا في نفسه .

3. تعريفُ الجمل: أجمعَ النحويون على أن: أنَّ الجملَ كلُّها نكراتٌ⁽⁶⁸⁾، وبما أنَّ حكمها حكمُ النكرة، والاسمُ الموصولُ يحتاجُ إليها؛ للكشفِ عن معناه وإظهارِ دلالتِهِ؛ لذلك فإنَّه قد «وُضِعَ لِيُتَّوَصَلَ بِهِ إِلَى تَصْيِيرِ الْجُمْلَةِ الْمَقْدَرَةِ نَكْرَةً مَعْرَفَةً»⁽⁶⁹⁾، فإدخالُ الاسمِ الموصولِ متوسطًا بينَ اسمِ معرفةٍ وجملةٍ نكرةٍ في تركيبٍ ما ينتجُ عنه وظيفتانِ الأولى تركيبيةٌ والأخرى دلاليةٌ .

4. الإبهامُ والشيوع: عرفنا في الوصلةِ الثانيةِ (اسم الإشارة) معنى الإبهامِ، وقد عرفنا أيضًا أنَّ اسمَ الإشارةِ مهمٌّ يستعملُ اسمَ الجنسِ لإزالةِ إبهامِهِ، وكذلك الاسمُ الموصولُ مهمٌّ لا يدلُّ على شيءٍ معينٍ أو محددٍ أو مستقلٍّ بذاته؛ فلذلك كان ضربًا من المهماتِ، وإنما كان كذلك لوقوعِهِ على كلِّ شيءٍ من حيوانٍ وجمادٍ وغيرهما⁽⁷⁰⁾؛ وإنما احتاجَ إلى شيءٍ خارجٍ عن لفظِهِ؛ ليزيلَ إبهامَهُ وشيوعَهُ، فكانتِ الجملةُ صلةً له وكاشفةً معناه ومزيلَةً عنه إبهامَهُ.

وهناك اتفاقٌ بين علماء العربية بأنَّ الوظيفةَ الأساسيةَ التي من أجلها وُضِعَ الاسمُ الموصولُ إنما تكمنُ في استعمالِهِ وصالتهُ، تعملُ على تغييرِ تركيبِ جملةٍ ما، ودلالاتِها؛ ولكي نفهمَ الخصائصَ التركيبيةَ والدلاليةَ لها وكذلك العلائقَ النَّحْوِيَّةَ التي تجمَعُها بغيرها فيجب الإشارةُ إلى أبرزُ ما يلحظُ فيهما، وهي الآتي:

1. نعت المعرفة بجملة لا مفرد: تبرزُ في العربية إشكاليةٌ مفادها أنَّ المعرفة لا يمكنُ وصفُها بالجملة؛ لأنه من المعروفِ كما مرَّ سابقًا أنَّ الجملَ نكراتٌ، فيتعدَّرُ ذلك لمخالفةِ الأحكامِ النَّحْوِيَّةِ العامةِ في بابِ النَّعْتِ؛ «لثلا يكونَ للنكرةِ ما ليس للمعرفة»⁽⁷¹⁾؛ ولمعالجةِ تلك الإشكاليةِ لجأتِ اللغةُ إلى وضعِ بنيةٍ محدَّدةٍ ذاتِ فائدةٍ تركيبيةٍ؛ لتؤدي هذا الغرضَ، فأنتجتِ الأسماءَ الموصولةً؛ لتكونَ في أصلِ وضعِها «وصلةً إلى وصفِ المعارفِ بالجملي»⁽⁷²⁾؛ ولتوضيحِ الأمرِ أكثرَ نستعينُ بالجمليتين: (هذا محمدٌ يُكرِّمُ ضيفَهُ)، و(هذا محمدٌ الذي يُكرِّمُ ضيفَهُ)، فإذا نظرنا إلى التركيبِ فإننا نجدُ (يُكرِّمُ ضيفَهُ) جملةً وقعتَ حالاً ل(محمد)؛ ولكي نمكِّنَ (يُكرِّمُ ضيفَهُ) أن تكونَ صفةً ل(محمد)، كما في التركيبِ الثاني لا بدَّ لنا أن نأتي ب(الذي) متوسطًا بينَ الاسمِ المعرفةِ: (محمد)، وبينَ الجملةِ

التكررة (يُكرِّمُ ضيفه)، «فجعلوا الجملة، ...، صفةً للذي، وهو الصِّفَةُ في اللفظ والغرض الجملة»⁽⁷³⁾، فحلَّ (الذي) إعرابياً محلَّ (يُكرِّمُ ضيفه)، التي أصبحت صلةً الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

2. المطابقة بين عناصر التركيب: تنصُّ قواعدُ العربية على حكمٍ عامٍّ مفاده أنه يجبُ أن يتطابقَ كلُّ من الصِّفَةِ والموصوفِ تعريفاً وتنكيراً أو إفراداً وتركيباً⁽⁷⁴⁾، فإذا دققنا النَّظَرَ في الجملتين السَّابقتين، فإننا نجدُ جملةً: (يُكرِّمُ ضيفه)، قد اختلفَ تطابقها مع الاسمِ المعرفة (محمد) في التركيبين أعلاه، ففي الأول نرى أن: (يُكرِّمُ ضيفه)، نكرةٌ جملةٌ حاليةٌ منصوبةٌ المحلِّ، و(محمداً) معرفةٌ صاحبُ الحال، وهنا صارَ الاختلافُ واضحاً بينهما؛ لأنَّ «النكرة لا تكونُ وصفاً للمعرفة، ولم يمكن إدخالَ لامِ التعريفِ على الجملة؛ لأنَّ هذه اللامَ من خواصِّ الأسماء»⁽⁷⁵⁾؛ ولكي تحدثَ المطابقةُ بينَ المعرفةِ والتكررةِ جيءَ بالاسمِ الموصولِ (الذي) كما في الجملة الثانية، فصارتُ الجملةُ (يُكرِّمُ ضيفه) معرفةً بسببِهِ، فتطابقا، أي: الاسمُ المعرفةُ والجملةُ التكررةُ تعريفاً بعد أن كانا مختلفين، وكذلك فهما في الجملة الأولى لا يتطابقان إفراداً وتركيباً، ودخول (الذي) كما في الجملة الثاني أحدثَ بينهما توافقاً وتماثلاً تامين لفظاً ومعنى.

3. وظيفة الجملة الدلالية: نلاحظُ في الجملتين أنَّ الجملة: (يُكرِّمُ ضيفه) لها وظيفةٌ نحويةٌ محددةٌ لا تتماثلُ في الحالتين، فإنها تختلفُ فيما كلُّ بحسبِ النيةِ والقصدِ، ففي الأولى نرى أنها حالٌ منصوبةٌ المحلِّ من المعرفةِ قبلها، وفي الثانية فإنها، أي: (يُكرِّمُ ضيفه)، وإن كانت صلةً للموصول، ولكنها صفةٌ في المعنى؛ لأنها تفسِّرُ الموصولَ، وتوضِّحُ معناه، وعليه فإنَّ الاسمَ الموصولَ حوَّلَ وظيفةَ الجملة، فأصبحت معه صفةً للمعرفةِ قبلها، وكذلك هنا ملحظٌ مهمٌّ آخر، وهو أنَّ الوظيفةَ التعبيريةَ للجملة: (يُكرِّمُ ضيفه)، تتحوَّلُ بفعلِ تأثيرِ الاسمِ الموصولِ من وظيفةٍ إلى أخرى، إذ إنَّها في التركيبِ الأول تكونُ حالاً تقيدُ مشاهدةً (محمد) بوضعٍ عارضٍ وطارئٍ عليه، وهو إكرامُ الضَّيفِ، فإذا كنا لا نريدُ أن تُؤدِّيَ الجملة: (يُكرِّمُ ضيفه)، وظيفةَ الحالِ، وهو تقييدُ المشاهدةِ بحالِ إكرامِ الضَّيفِ، وإنما نقصدُ منها أن يكونَ إكرامُ الضَّيفِ لدى (محمد) صفةً لازمةً له وسجيةً عرفَ بها عن غيره، فإنَّ ذلك يتمُّ بإدخالِ الاسمِ الموصولِ وصلةً؛ لتعريفِ الجملة، ووصفِ الاسمِ المعرفةِ بها قبلها، وتحويلِ وظيفتها من الحالِ العارضةِ إلى الصِّفَةِ اللازمةِ.

4. إفادةُ المخاطبِ بشيءٍ غير معروف: تجري عمليةُ التَّواصلِ اللغويِّ بينَ طرفينِ مهمين، هما: المنشئ (المتكلِّم)، والمتلقِّي (السَّامعُ أو المخاطبُ)، فيعدَّان النواةَ الأساسَ فيها، فالمتكلِّمُ عندما يؤلِّفُ تراكيباً معينةً فهو إنَّما يريدُ أن يوصلَ أفكاره للمخاطبِ، ووفقاً لهذا يجبُ أن تكونَ تلك التراكيبُ تتَّسمُ بزيادةِ معلومةٍ لدى المخاطبِ، فلا يُخَبِّرُ بشيءٍ يعلمُه ويعرفُه، ولما جعلتُ الجملُ حكمها حكمَ التكررةِ في المعنى بدليلِ أنها تُستفادُ، وإنما يُستفادُ من المجهولِ لا المعلومِ⁽⁷⁶⁾، فكانت

حينئذٍ صالحةٌ أن يُؤتى بها متركبةً مع الاسمِ الموصولِ تابعًا لما قبلها كما نلاحظُ ذلك الفرقَ المشارَ إليه في الجملتين السَّابقتين.

4.4 أيُّ المهمة.

تأخذُ (أيُّ)، المفتوحةُ الهمزةُ والمشددةُ الياءُ، في العربيَّةِ وظائفَ نحوِيَّةً مختلفةً ومعانيَ تعبيرِيَّةً عديدةً، منها: الاستفهامِيَّةُ، والشَّرطيَّةُ، والموصولةُ، والمناداةُ المَوْظَفةُ؛ للتوصُّلِ لنداءٍ ما فيه (أل)، والصفةُ للنكرة، والحالُ للمعرفة⁽⁷⁷⁾، وستناولُها وصلةً حصراً، وتكونُ هذه وظيفتها في بابِ النداءِ خاصةً، فتسبقُ (أيُّ) بحرفِ نداءٍ، فتوصفُ بأنَّها اسمٌ منادئٌ (نكرةٌ مقصودةٌ)، وتلزمُها (ها) التَّنبيه، مبنيٌّ على الضمِّ، وليست الضمَّةُ حركةً إعرابٍ، وإنَّما حركةٌ بناءٌ؛ لأنَّه مفردٌ معرفةٌ في محلِّ نصبٍ خلافاً لمن زعمَ أنَّها موصولةٌ، فتُدكَّرُ؛ لتذكيرِ صفتها، وكذلك تؤنَّثُ؛ لتأنيتها⁽⁷⁸⁾، ويجبُ أن تتوافرَ على سماتٍ دلاليةٍ وخصائصٍ تركيبِيَّةٍ في بابِ النداءِ؛ لكي تكونَ اسماً منادئاً، وتمثَّلُ بما يلي:

أولاً: (الوصفيَّة)، فلا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ (أيُّ) المناداةُ تستوجبُ تابعاً، يكونُ وصفاً مرفوعاً⁽⁷⁹⁾، «وإنَّما جازَ إتيانُ وصفِ (أيُّ) لها في حركةٍ بناءً؛ لأنَّه عارضٌ، والحركةُ الحادِثَةُ بمجيءِ النداءِ شبيهةٌ بحركةِ الإعرابِ الحادِثَةِ بمجيءِ العاملِ»⁽⁸⁰⁾، كذلك فإنَّه يعقُبها مباشرةً بدونِ فاصلٍ بينهما مفسِّراً لها، ومبيِّناً ماهيتها، وكاشفاً غموضها، الذي يكتنفها نتيجةً اتِّصافها بمزية الإبهام؛ فمن خصائصها أن تكونَ «موصوفةً في النداءِ خاصةً إذا أريدَ نداءً ما فيه الألفُ واللامُ، فتجيءُ مجردةً من معنى الاستفهامِ»⁽⁸¹⁾، وقد صنَّفها سيبويه بأنَّها من الأسماءِ المتبوعةِ (الموصوفة)، التي لا يتمُّ معناها إلا بتابعها الوصفي، فلا تستغني عنه بأيِّ حالٍ من الأحوال، فقال: «فربَّ اسمٍ لا يحسنُ عليه عندهم السكوتُ حتَّى يصفوه حتَّى يصيرَ وصفه كأنَّه به يتمُّ الاسمُ»⁽⁸²⁾، فتصيرُ (أيُّ) والتابعُ الوصفيُّ كالكلمةِ الواحدة، فلا يفصلُ بينهما، ولا يوجدُ أحدهما إلَّا بوجودِ الآخرِ، وربَّ سؤالٍ مفادُه: لِمَ كانَ تابعها أحدَ الأقسامِ الآتي ذكرها؟، وجوابُه: لأنَّ (أيُّ) مهملةٌ، فتحتاجُ إلى تخصيصٍ؛ لإزالة ذلك الإبهام؛ ولأنَّ المنادى المقصودُ في الحقيقة هو التابعُ و(أيُّ) وصلةٌ إليه⁽⁸³⁾، وقد يكونُ التابعُ (الوصفُ) أحدَ الأقسامِ الثلاثِ التَّالية، وهي:

(أ) المَعْرِفُ ب(أل): يشكِّلُ هذا القسمُ الأكثرَ استعمالاً وتداولاً في تابعِ (أيُّ)، والمقصودُ به الاسمُ المقترنُ ب(أل)، «وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلانُ، ويا أيُّها المرأتانُ، ...» ف(أيُّ) ها هنا فيما زعمَ الخليل (رحمه الله)، كقولك: يا هذا، والرجلُ وصفٌ له كما يكونُ وصفاً لهذا⁽⁸⁴⁾، وقد أوجبَ النَّحويونَ شرطاً للتابعِ الوصفيِّ المحلِّي ب(أل) ل(أيُّ)، وهو أن يكونَ اسماً للجنسِ، وأنَّ تتمحضَ الألفُ واللامُ لاستغراقِ الجنسِ، فيكونَ عاقلاً، أو ما ينزلُ منزلةَ العاقلِ⁽⁸⁵⁾، وكذلك من الثَّابتِ اتِّفاقهمُ عموماً أنَّه «لا يجوزُ الوصفُ بما فيه (أل) التي للعهدِ»⁽⁸⁶⁾ إذا كانت (أيُّ) وصلةً للنداءِ، ولكنَّ

إطلاقهم هذا العموم يحتاج إلى وقفة تأمل ونظر، إذ ليس من الملائم تميم إطلاقهم هاهنا، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ [المائدة: 41، 67]، وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: 71] ⁽⁸⁷⁾ لا يتصور مطلقاً أن تكون الألف واللام لاستغراق الجنس، بل لا بد أن يكونا للعهد؛ لأن المقصود به نداء الرسول محمد (ﷺ) وخطابه على وجه الخصوص، هذا إذا ما علمنا أنه لم يأت نداءً باسمه (صلى الله عليه وسلم) الصريح في القرآن الكريم؛ «كرامةً له، وتشريعاً، وربناً بمحلّه، وتنويهاً بفضله» ⁽⁸⁸⁾، وقد تعقب المرادى هذا الإطلاق والعموم في اشتراط جنسية (أل) المقترنة بتابع (أي) بما نصّه: «فإن قلت: أطلق في قوله (مصحوب أل)، وشرط في التسهيل ⁽⁸⁹⁾ أن تكون جنسية، فإذا قلت: (يا أيها الرجل)، ف(أل) جنسية، وصارت بعد (أي) للحضور، كما صارت بعد اسم الإشارة، قلت: اشتراط ذلك صحيح» ⁽⁹⁰⁾.

(ب) اسم الإشارة: تنتقل إلى قسم آخر، وهو اسم الإشارة، وقد عرفنا سابقاً خصائصه ومزاياه اللغوية، كالتعيين، والإبهام، وغيرهما، ولكننا هذه المرة ننظر إليه من زاوية أخرى مختلفة، فإنه يستعمل وظيفياً بشكل مغاير عما عهدناه، إذ يوظف نحوياً؛ ليكون تابعاً وصفيّاً ل(أي) في النداء، نحو «قولك: يا أيها الرجل، فإن (ذا) وصف ل(أي) كما كان الألف واللام وصفاً؛ لأنه مهمم مثله، فصارت صفة له كما صارت الألف واللام» ⁽⁹¹⁾، وقد نظر النحويون إزاء اسم الإشارة هاهنا بخصوصية، فتنهوا إلى أنه يتطلب شرطين اثنين؛ لكي يكون تابعاً وصفيّاً ل(أي) الوصلة في باب النداء، والشيطان هما:

- 1- أن يكون منعوتاً مفسراً باسم معرف ب(أل) ⁽⁹²⁾؛ وقد عُلل ذلك «أن (ذا) يُوصف بما يُوصف به (أي) من الجنس، نحو: الرجل، والغلام، فوصفوا به (أي) في النداء؛ تأكيداً لمعنى الإشارة، إذ النداء حال إشارة، والغرض نعت» ⁽⁹³⁾.
- 2- أن يكون مجرداً من كاف الخطاب التي تلحق أسماء الإشارة، فلا يقال: يا أيها ذاك الرجل ⁽⁹⁴⁾.

(ت) الاسم الموصول: وهذا هو القسم الأخير الذي يأتي تابعاً وصفيّاً ل(أي)، ويشترط فيه أن يكون مصدرًا بالألف واللام وخاليًا من الخطاب ⁽⁹⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر: 6].

ثانياً: (التوصّل)، تؤدّي (أي) وظيفة غاية في الأهمية تكاد تنفرد بها عن مثيلاتها من المهمات كما سبق ذكره، إذ تتوسط بين حرف النداء وبين المعرف ب(أل)، فالغرض الرئيس منها أصالة في باب النداء هو أن يكون أداؤها الوظيفي وصلةً بينهما، كما يباشرها حرف النداء ولا يفصل بينهما فاصل لفظي، «ومعنى كونها وصلةً لنداء ما فيه (أل) أنه لا يجوز في الاختيار جمع (يا) و(أل) إلا مع الله ومحكي الجمال» ⁽⁹⁶⁾، وبذلك تكون وسيلةً لندائه، وسبباً لتصحيح التركيب الممتنع تأليفه في

مثل: (يا الرَّجُل)، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ من الأحكام المقرّرة نحوياً حكماً في باب النداء ينصُّ على «أنّه لا يجوز...أن تنادي اسماً فيه الألف واللام ألبتة»⁽⁹⁷⁾، وهذا التّأصيل محلّه التّأليف النَّحْوِيُّ عموماً، ولا يدخل ضمنه بطبيعة الحال الوضع الاستثنائي، أي: الاضطرارُ الشّعريُّ⁽⁹⁸⁾؛ ولكي يتمّ تفادي الخطأ التركيبيّ فإنّ النّاطقين باللّغة استعانوا ببنية صرفية تؤدّي وظيفة يعجزُ عنها غيرها من البنيات الأخرى، حيث «جاؤوا ب(يا أيّها)؛ ليصلوا بذلك إلى نداء الذي فيه الألف واللام»⁽⁹⁹⁾، فصار: يا أيّها الرَّجُلُ تركيباً صحيحاً؛ بسبب مباشرة حرفِ النداء ل(أيّ) مع ها التّنبيه، «إذ الغرض إنّما هو نداء ذلك الاسم، أي: المعرف، فجاؤوا ب(أيّ) وصله إلى نداء الرَّجُل»⁽¹⁰⁰⁾.

وقد استطاع التّحويون الأوائلُ سبرَ أغوارِ المادةِ العلميّة، التي نحن بصددِها، تحليلاً وصفيّاً وتعليليّاً، فذكروا «أنّ الصّفة هي المنادى في الحقيقة، و(أيّاً) وصله إليه»⁽¹⁰¹⁾، وبمعنى آخر هو أنّ (أيّاً)، وإن كانت هي المنادى لفظاً، فإنّ المقصود الحقيقيّ والمراد نداؤه هو ما يأتي متأخراً في الرتبة عن (أيّ)، وهو التّابع الوصفيّ، فيكون المنادى حكماً ومعنى، ولربّ سائلٍ يسأل: لماذا كانت (أيّ) وصله واختيرت لأداء تلك الوظيفة؟، ولماذا كان التّابع الوصف هو المقصود بالنداء؟، والجواب عليه يتمثل بما يلي:

1- أنّ (أيّاً) بنية مهمّة تحتاج إلى ما يبيّن معناها الدلاليّ، وليس لها معنى ذاتيّ مستقلّ في نفسها، لكنّه مكتسبٌ خصوصاً إذا ما علمنا أنّها ملازمة للإضافة، «فلمّا أرادوا إدخال اسم لغير فائدة في نفسه، بل للوصلة إلى غيره، كان (أيّاً)، إذ لا معنى له في نفسه، فكان أولى بالزيادة ممّا له معنى في نفسه»⁽¹⁰²⁾.

2- أنّ النداء و(أل) من خصائص الاسمية في اللّغة، ولا يجوز اجتماعهما معاً في لفظٍ اسميّ واحد؛ لتنافي وظيفتهما الدلاليّة وتضادّ معنيهما؛ «لأنّ الألف واللام للتّعريف و(يا) تحدث في الاسم ضرباً من التّخصيص»⁽¹⁰³⁾، فجاء بها في هذا التّمطّ النّحويّ للتّوصل بواسطتها بينهما.

3- أنّ (أيّاً) لا يؤتى بها في النداء إلا متصلةً ب(ها)، وهو حرفُ تنبيه، فأوجب ثباتها وامتنع حذفها؛ «فصار إثبات ذلك كالإيدان باستئناف نداء العلم؛ لئلا يجوز الاقتصار على المنادى قبله»⁽¹⁰⁴⁾.

4- تشكّل أسماء الأجناس نوعاً كثيراً من الأسماء المعرفيّة ب(أل)، كما عرفنا سابقاً، فإنّه لا يمكن نداؤها، ويحتاج في اللّغة إلى استعمالها في النداء والتّعبير عنها، وقد اختاروا (أيّاً) هنا؛ لأنّها أسمٌ مُعربٌ، فيه إبهامٌ يصلح لكلّ شيءٍ»⁽¹⁰⁵⁾.

ثالثاً: (الإبهام)، أُشير سابقاً إلى مفهوم الإبهام والمهمات، كما نُبيّه إلى أنّ (أيّاً) تعدُّ من الأسماء المهمّة، بل أنّها من الألفاظ الموعلة بالإبهام، كما علمنا الفروق بينها وبين أسماء الإشارة؛ لكونهما من الوصلات المهمات، فإذا ألقت على سبيل المثال جملةً مثل: يا أيّها الرَّجُلُ فإنّك «لا

تستطيع أن تقول: (يا أيُّ)، ولا (يا أيُّها)، وتسكت؛ لأنه مهمٌ يلزمه التفسير، فصارَ هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ⁽¹⁰⁶⁾، فلو نظرنا جيداً إلى الجملة ذاتها لوجدناها تضمُّ نمطاً نحوياً يحتوي على طرفين، الأول منهما: المهم، وهو (أيُّ)، والثاني: المُفسَّر، وهو (الرجل)، إذ يمثِّل أحدَ الأقسام الثلاثِ أنفة الذكر، وبحسب قول سيبويه فإنه يُفهم منه شروطاً ثلاثاً؛ لكي يكون التركيب موافقاً للقواعد الكلية، والشروطُ هي :

1- أن (أيًّا) لا يمكنُ السكوتُ عليها إذا سبقتُ بحرفِ النداء؛ لانتفاء الفائدةِ الدلاليةِ حينها، فيؤلَّف تركيبٌ بلا معنى.

2- أن (أيًّا) لا يجوزُ الإتيانُ بها مجردةً من مفسِّرها؛ لأنها تحتاجُ إليه؛ لبيانها وإيضاحها.

3- أن (أيًّا) لا تُفصلُ عن مفسِّرها بفواصلٍ لفظيةٍ؛ لأنَّهما يمثِّلان اسماً واحداً.

وقبل أن ننتهي ممَّا نحنُ فيه فإنَّ من الضَّروري بمكانٍ أن نعرِّجَ على أمرٍ مهمٍ، وهو أن (ها) تتميزُ بحرفيَّتها، وزيادتها، وتمحُّضها لمعنى التنبيه، وتدخُلُ في أربعة مواضعٍ في بدايةِ ألفاظٍ معينةٍ ونهاياتها، ومن تلك المواضع لزومُها نهاية (أيُّ) في بابِ النداء، ويكونُ دخولُها عليها واجباً⁽¹⁰⁷⁾، وقد تنوعت الآراءُ المعلِّلة لهذا اللزوم، وتعددت الأسبابُ الموجبةُ له بحسبِ مذاهبِ التحوِّيِّين وتفكيكِهم العقليِّ المنطقيِّ، وهي كما يلي :

1. التأكيدُ: هذا المعنى التعبيريُّ لجأ إليه سيبويه؛ لتعلييل زيادة (ها) في النداء، فالغرضُ منه في رأيه دلاليُّ، حيث بنى سببيةً ذلك على مبدأ مفاده: أن (ها) مع (أيُّ) ينتجُ عنه أسلوبٌ وظيفتُهُ التأكيدُ؛ وذلك تشبيهاً له للزومِ (ها) بتكرارِ حرفِ (يا)، فقال: «وأما الألفُ والهَاءُ اللتانِ لحقتا (أيًّا) توكيداً، فكانتَ كزرتِ (يا) مرتينِ إذا قلتَ: يا أيُّها»⁽¹⁰⁸⁾.

2. العوضُ: تعرفُ (أيُّ) عمومًا بكلِّ أقسامها أنفةِ الذكرِ بآتها لفظةً ملازمةً للإضافةِ إمَّا لفظاً أو تقديرًا، ويستثنى من ذلك «الواقعةُ وُصلةً»، فإنَّها ليست مضافةً لا لفظاً، ولا تقديرًا؛ ولذلك ألزموها (ها) التنبيهِ عوضًا عمَّا فاتها من الإضافةِ⁽¹⁰⁹⁾، ومَن تبيَّن هذا الرأيَ أرادَ أن (أيًّا) في النداء مُنعت من لزومِها الإضافةِ لشيءٍ آخر، فجاءَ ب(ها)؛ لتكونَ دليلًا على خروجِها من إطارِها العامِّ، وتنبيهًا على أصلِها التي كانت عليه في الكلام، وهو ملازمتُها الإضافةُ.

3. المنادى المقصودُ: عرفنا ممَّا سبقَ أنَّ المنادى الحقيقيُّ هو المعرَّف ب(أل)، وليسَ (أيًّا)؛ لذا فإنَّ (ها) مع (أيُّ) «واجبةٌ للتنبيهِ على أنه، أي: المعرَّف ب(أل)، المقصودُ بالنداء»⁽¹¹⁰⁾، وعلى هذا الأساسِ فقد أوضحَ مَنْ اتَّجَهَ إليه علةُ لزومِ (ها) ل(أيُّ) في النداء؛ للدلالةِ على أنَّ المعرَّف ب(أل) في الحقيقةِ هو المنادى المرادُ خطابُه وإقبالُه حكمًا ومعنى؛ وللدلالةِ على أنَّ (أيًّا) وُصلةٌ منادى لفظاً فقط.

وأخيراً فإن أسلوب النداء بـ(أي) قد تكرر في القرآن الكريم (142) موضعاً، ويرجع السبب في تكراره بهذه الكثرة الكاثرة إلى الوظائف الدلالية التي يؤديها اجتماع (أي) الموحدة في الإبهام، ومفسره المعرف بـ(أل)، أو ما ينوب عنه وحر في النداء، والدلالة على التنبيه؛ «لأن فيه أوجهاً من التأكيد وأسباباً من المبالغة، منها ما في (يا) من التأكيد والتنبيه، وما في (ها) من التنبيه، وما في التدرج من الإبهام في (أي) إلى التوضيح، والمقام يناسب المبالغة والتأكيد»⁽¹¹¹⁾.

5. الاستنتاجات.

1. يقترح البحث فكرةً شاملةً مفادها دراسة نظام الوصلة بشكل متكامل وتوسيعها لتشمل الأبواب النحوية جميعاً.
2. أثبت البحث أن نظام الوصلة نظام دقيق ومتكامل أدركه النحاة الأوائل، يهدف إلى إنشاء علاقة نحوية بين عناصر تركيب ما لا تجتمع؛ لمخالفتها حكماً نحوياً يقضي بامتناع اجتماعها بعضها ببعض الآخر.
3. وجد البحث الوظيفة الدلالية والتعبيرية (المعنوية) هي مدار النظام ونواته، وقد جاءت نتيجة للعلاقة التركيبية التي يصطنعها هذا النظام بين عناصر لفظية تتصف بالتنافي فيما بينها.
4. أن هذا النظام يقوم أساساً على ألفاظ وظيفتها الرئيسية هي الوصل، ويطلق عليها بالوصلات النحوية، وهي روابط لفظية، لكنها على نحو خاص، تتصف بميزتي الربط والوصل معاً.
5. يمكن هذا النظام على قسمين، الأول: قسم تركيبى، يعنى بتصحيح الخلل التركيبى، ويمكن تسميته: الوصلة التركيبية، والثاني: قسم دلالي، يعنى بنقل التركيب من معنى دلالي إلى معنى آخر، ويمكن تسميته: الوصلة الدلالية.

مراجع البحث وإحالاته:

- (1) ينظر: معاني القرآن: يحيى بن زياد، الفراء (207هـ)، تح. أحمد يوسف، ومحمد علي النجار، دار السرور. 244/1.
- (2) ينظر: الأصول في النحو: محمد بن السري بن سهل، ابن السراج (316هـ)، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. 267/2.
- (3) ينظر: رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن الرماني (384هـ)، تح. د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن. 37.
- (4) ينظر: دفع إبهام الاضطراب عن آيات الكتاب: محمد الأمين بن محمد المختار، الشنقيطي (1393هـ)، بإشراف الشيخ بكر بن عبد الله، مكتبة الخراز، جدة، السعودية، ط1، 1417هـ، 1996م. 54.

- (5) ينظر: الإغفال: الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي (377هـ)، تح. د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ، 2003م. 13/2.
- (6) كتاب العين: الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، (ت. 170هـ)، تح. د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد - العراق. 152/7. وينظر أيضاً: جمهرة اللُّغة: محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأزدي (ت. 321هـ)، تح. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م. 212/3.
- (7) تهذيب اللُّغة: محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهرّي (ت. 370هـ)، تح. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م. 220/12.
- (8) الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة: إسماعيل بن حماد، أبو نصر الجوهري (ت. 393هـ)، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م. 1842/5.
- (9) المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده، أبو الحسن المرسي، (ت: 458هـ)، تح. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م. 374/8.
- (10) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد، الحميريّ اليميني، (ت. 573هـ)، تح. د حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سورية، ط1، 1420 هـ - 1999 م. 7179/11.
- (11) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (180هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1316هـ. 269/1
- (12) الإغفال 12-11/2 .
- (13) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد، السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 390-389/1 .
- (14) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات 35، 145.
- (15) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية: د. لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1414هـ، 1994م. 194 .
- (16) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الجيزة- مصر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 1997م. 143.
- (17) المصدر نفسه 158.
- (18) دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة النّحويّة 194 .
- (19) شرح المفصل: يعيش بن علي، ابن يعيش الموصلي (643هـ)، تح. أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر. 8/2.
- (20) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر، الأزهرّي (905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م. 63/1.

- (21) ينظر: الرِّبَط في سياق النَّصِّ العربيِّ: محمد حماد، القرشيّ، رسالة ماجستير، إشراف أ. د. تمام حسان، مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1408 هـ. 3-4، ونظام الارتباط والرِّبَط 197-202
- (22) دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجانيّ (471هـ)، تح. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط3، 1413 هـ، 1992 م. 199.
- (23) ينظر: الكتاب 33/2، وشرح التسهيل: محمد بن عبد الله بن عبد الله، ابن مالك (672هـ)، تح. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410 هـ، 1994 م. 43/1، والتّذييل والتّكميل 162/1.
- (24) ينظر: البرهان في علوم القرآن: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الزّركشيّ (749هـ)، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1376 هـ، 1957 م. 278/4.
- (25) الإغفال 13/2 .
- (26) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 55/1 .
- (27) الأشباه والنظائر 390/1 .
- (28) المصدر نفسه 389/1 .
- (29) ينظر: البرهان في علوم القرآن 277/4 .
- (30) ينظر: الإغفال 13/2 .
- (31) شرح التّصريح 63/1 .
- (32) نتائج الفكر في النّحو: عبد الرّحمن بن عبد الله، السّهيّليّ (581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1412 هـ، 1992 م. 136.
- (33) اللّغة العربيّة مبناها ومعناها: تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1994 م. 213.
- (34) نتائج الفكر 162.
- (35) البحر المحيط: محمّد بن يوسف بن علي، أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ)، تح. جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 هـ، 1993 م. 456/1.
- (36) معترك الأقران في إعجاز القرآن: عبد الرّحمن ابن أبي بكر بن محمّد، السّيوطيّ (911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1408 هـ، 1988 م، 184/2 .
- (37) ينظر: أمالي ابن الشجري: هبة الله بن محمد، ابن الشّجريّ (542هـ)، ، تح. د. محمود محمد الطنّاجي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1413 هـ، 1992 م. 54/3، وشرح جمل الزّجاجيّ: علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن ابن عصفور (669هـ)، تح. د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، العراق، 1400 هـ، 1980 م. 177/1 .
- (38) التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: محمد بن يوسف بن علي، أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ)، تح. أ. د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1419 هـ، 1998 م. 51/3 .

- (39) نتائج الفكر 137 .
- (40) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 83/3 .
- (41) إيضاح في شرح المفصل: عثمان ابن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب (646هـ)، تح. أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 1425هـ، 2005م. 459/1 .
- (42) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق الشاطبي (790هـ)، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ، 2007م. 88/1 .
- (43) ينظر : فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو 59-60 .
- (44) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش 82/3-83 .
- (45) دلائل الإعجاز 540 .
- (46) ينظر : شرح الكافية للرضي 215/1 .
- (47) شرح المفصل لابن يعيش 82/3-83 .
- (48) الكتاب 269/1 .
- (49) شرح التصريح 588/2 .
- (50) الكتاب 269/1 .
- (51) النحو الوافي: عباس حسان، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط15. 51/4 .
- (52) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي، أبو العرفان الصبان (1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م. 244/1 .
- (53) الكتاب 306/1 . وينظر أيضاً: 221/1 .
- (54) شرح كتاب سيبويه: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، السيرافي (368هـ)، تح. أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ، 2008م. 338/2 .
- (55) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى، أبو البقاء الكفوي (1094هـ)، تح. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. 124 .
- (56) ينظر : الكليات 780 .
- (57) ينظر : النحو الوافي 424/1 .
- (58) شرح المفصل لابن يعيش 275/2 .
- (59) الكتاب 221/1 .
- (60) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 339/2 .
- (61) المصدر نفسه 340/2 .

- (62) المصدر نفسه 339/2. اقتبس ابن يعيش الفكرة عن السيرافي فذكر كلامًا مقارنًا، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/618.
- (63) شرح المفصل لابن يعيش 2/275.
- (64) شرح المفصل لابن يعيش 2/274-275.
- (65) المصدر نفسه 3/101.
- (66) المصدر نفسه 3/101.
- (67) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 1/460.
- (68) ينظر: الأصول في النحو 2/31، دلائل الإعجاز 200، شرح المفصل لابن يعيش 3/104، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم بن عبد الله، أبو محمد المرادي (749هـ)، تح. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ، 2008م. 2/806.
- (69) الإيضاح في شرح المفصل 1/460.
- (70) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/102.
- (71) اللباب في علل البناء والإعراب: عبد الله بن الحسين، العكبري (616هـ)، ، تح. د. عبد الإله النهمان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1416هـ، 1995م. 113.
- (72) المفصل في صنعة الإعراب 83، وينظر أيضًا: اللباب في علل البناء والإعراب 113، الإيضاح في شرح المفصل 1/462، شرح المفصل لابن يعيش 3/104، 122، 612.
- (73) شرح المفصل لابن يعيش 3/104.
- (74) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/307، المقاصد الشافية 4/618.
- (75) شرح المفصل لابن يعيش 3/104.
- (76) ينظر: دلائل الإعجاز 200، نتائج الفكر 137، الإيضاح في شرح المفصل 1/419.
- (77) ينظر: البحر المحيط 8/202، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح. د. مازن مبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م. 1/107.
- (78) مذهب سيبويه أنها وصلة إذا سبقت بحرف النداء وفترت بالمعرفة، وزعم الأخفش أنها موصولة، ينظر: الإغفال 2/5، والبحر المحيط 1/153، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف، السمين الحلبي (756هـ)، ، تح. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1415هـ، 1994م. 1/185، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. 4/24، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، الأشموني (900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م. 3/34.

- (79) أجاز ابن السّيد أن يكون التّابع عطف بيان، وأجاز المازنيّ نصبه أيضاً، ينظر: الإغفال 6/2، ارتشاف الضّرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي، أبو حيّان الاندلسي (745هـ)، تح. د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م. 2193/5-2194.
- (80) رسالة أيّ المشددة: عثمان بن أحمد بن سعيد، الحنبليّ (1097هـ)، تح. د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار / دار الفيحاء، الأردن، ط1، 1406هـ، 1986م. 40.
- (81) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش 164/4 .
- (82) الكتاب 269/1 .
- (83) ينظر: الإغفال 6/5، توضيح المقاصد والمسالك 1077/2 .
- (84) الكتاب 306/1 .
- (85) جاء في الباب في علوم الكتاب : عمر بن عليّ، ابن عادل (775هـ)، ، تح. عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ، 1998م. 12/11: "إنّ السّيء قد يعامل مُعاملة شيء آخر، إذا شاركه في صفةٍ ما".
- (86) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: : عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد، السيوطيّ (911هـ)، تح. د. عبد العال مكرم سالم، أ. عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ، 1992م. 50/3.
- (87) وكذلك الآيات: 64، 65 وغيرهما. وقد استدل السيوطيّ بهذه الآية على جنسيّة (أل)، ينظر: همع الهوامع 50/3.
- (88) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: محمود بن عمر، الزّمخشريّ (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ. 518/3. ينظر: البحر المحيط 260/4، البرهان في علوم القرآن 228/2.
- (89) أي: ابن مالك، ينظر: شرح التّسهيل لابن مالك 398/3.
- (90) توضيح المقاصد والمسالك 1078/2. ينظر: شرح الأشمونيّ 34/3.
- (91) الكتاب 308/1 .
- (92) ولم يشترط ذلك ابن عصفور، ينظر: ارتشاف الضّرب 2194/5، توضيح المقاصد والمسالك 1077/2.
- (93) شرح المفصّل لابن يعيش 272/2 .
- (94) وقد أجاز ابن كيسان، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 1078/1، همع الهوامع 50/3.
- (95) ينظر: شرح التّسهيل 399/3، همع الهوامع 50/3.
- (96) رسالة أيّ المشددة 38.
- (97) الكتاب 309/1 . يجوز الكوفيون دخول يا على الاسم المعرّف بـ(أل) مطلقاً، ينظر: شرح التّسهيل لابن مالك 398/3.

(98) قال المبرد في المقتضب 241/4: "وقد اضطرَّ الشَّاعر فنَادَى بالتي إذ كانت الألف والألام لا تنفصلان منها... ، فقال:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَيِّي."

(99) الكتاب 269/1 .

(100) شرح المفصل لابن يعيش 271/2. وفي كتاب سيويه حاشية فيها كلام قريب من ذلك للسَّيرافي، ينظر: الكتاب 306/1، وكذلك ينظر: البحر المحيط 153/1، 8، 202، ارتشاف الضرب 2192/5 وما بعدها، همع الهوامع 20-21 .

(101) الإغفال 8/2 .

(102) علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (381هـ)، تح. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1 1142هـ، 1999م. 345.

(103) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، ابن جني (392هـ)، تح. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت. 112.

(104) الإغفال 11/2 .

(105) اللباب في علل البناء والإعراب 337.

(106) الكتاب 306/1 .

(107) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم بن عبد الله، أبو محمد المرادي (749هـ)، تح. د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م. 346، ومغني اللبيب 456/1، وشرح التصريح 28/2 .

(108) الكتاب 310/1 .

(109) رسالة أيّ المشددة 43. ينظر: البحر المحيط 153/1، شرح المفصل لابن يعيش 164/4، الجنى الداني 347، همع الهوامع 50/3 .

(110) مغني اللبيب 456/1 .

(111) معترك الأقران 340/1 .

مصادر البحث ومراجعته:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الاندلسي (745هـ)، تح. د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م.

2. الأشباه والتظائر في النحو: عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد، السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

3. الأصول في النحو: محمد بن السري بن سهل، ابن السراج (316هـ)، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان .

4. الإغفال: الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي (377هـ)، تح. د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ، 2003م.
5. أمالي ابن الشجري: هبة الله بن محمد، ابن الشجري (542هـ)، تح. د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1992م.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
7. الإيضاح في شرح المفصل: عثمان ابن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب (646هـ)، تح. أ. د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط5، 1425هـ، 2005م.
8. البحر المحيط: محمد بن يوسف بن علي، أبو حيّان الاندلسي (745هـ)، تح. جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1993م.
9. البرهان في علوم القرآن: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الزركشي (749هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1376هـ، 1957م.
10. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: محمد بن يوسف بن علي، أبو حيّان الاندلسي (745هـ)، تح. أ. د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1419هـ، 1998م.
11. تهذيب اللّغة: محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهرّي (ت. 370هـ)، تح. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.
12. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: حسن بن قاسم بن عبد الله، أبو محمد المرادي (749هـ)، تح. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ، 2008م.
13. الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم بن عبد الله، أبو محمد المرادي (749هـ)، تح. د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.
14. جمهرة اللّغة: محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأزدي (ت. 321هـ)، تح. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م.
15. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي، أبو العرفان الصّبّان (1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م.
16. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، ابن جني (392هـ)، تح. محمد علي النجار، دار الكتب، بيروت، لبنان.
17. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف، السّمين الحلبي (756هـ)، تح. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1، 1415هـ، 1994م.
18. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: محمد الأمين بن محمد المختار، الشنقيطي (1393هـ)، بإشراف الشيخ بكر بن عبد الله، مكتبة الخراز، جدة، السعودية، ط1، 1417هـ، 1996م.
19. دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجاني (471هـ)، تح. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط3، 1413هـ، 1992م.

20. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية: د. لطيفة إبراهيم التّجار، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1414هـ، 1994م.
21. الرّبط في سياق النّصّ العربيّ: محمد حماد، القرشيّ، رسالة ماجستير، إشراف أ. د. تمام حسان، مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، 1408هـ.
22. رسالة أيّ المشددة: عثمان بن أحمد بن سعيد، الحنبليّ (1097هـ)، تج. د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار / دار الفيحاء، الأردن، ط1، 1406هـ، 1986م.
23. رسالة منازل الحروف: علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن الرّمانيّ (384هـ)، ، تج. د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن.
24. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، الأشمونيّ (900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.
25. شرح التسهيل: محمد بن عبد الله بن عبد الله، ابن مالك (672هـ)، تج. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1994م.
26. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر، الأزهريّ (905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م.
27. شرح الرّضي على الكافية: محمد بن الحسن، الرّضيّ الاستريادي (686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1985م.
28. شرح المفصل: يعيش بن علي، ابن يعيش الموصليّ (643هـ)، تج. أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
29. شرح جمل الرّجائيّ: علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن ابن عصفور (669هـ)، تج. د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، العراق، 1400هـ، 1980م.
30. شرح كتاب سيويه: الحسن بن عبد الله بن المرزبان، السّيرافيّ (368هـ)، تج. أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ، 2008م.
31. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد، الحميريّ اليمينيّ، (ت. 573هـ)، تج. د حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سورية، ط1، 1999م.
32. الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة: إسماعيل بن حماد، أبو نصر الجوهريّ (ت. 393هـ)، تج. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
33. علل النّحو: محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الورّاق (381هـ)، تج. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1142هـ، 1999م.
34. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، سيويه (180هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1316هـ.
35. كتاب العين: الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، (ت. 170هـ)، تج. د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد - العراق.

36. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: محمود بن عمر، الرّمخشريّ (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
37. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى، أبو البقاء الكفويّ (1094هـ)، ، تح. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان .
38. اللباب في علل البناء والإعراب: عبد الله بن الحسين، العكبريّ (616هـ)، ، تح. د. عبد الإله النهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1416هـ، 1995م.
39. اللباب في علوم الكتاب : عمر بن عليّ، ابن عادل (775هـ)، ، تح. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ، 1998م.
40. لسان العرب: محمد بن علي بن مكرم، ابن منظور (711هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م .
41. اللغة العربية مبناها ومعناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1994م .
42. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جنيّ، ابن جنيّ (392هـ)، تح. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
43. المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده، أبو الحسن المرسيّ، (ت: 458هـ)، تح. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
44. معاني القرآن: يحيى بن زياد، الفراء (207هـ)، تح. أحمد يوسف ومحمد علي النجار، دار السرور .
45. معترك الأقران في إعجاز القرآن: : عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد، السيوطيّ (911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م،
46. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح. د. مازن مبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.
47. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق الشّاطبيّ (790هـ)، تح. د. عبد الرحمن بن سليمان، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
48. نتائج الفكر في النحو: عبد الرحمن بن عبد الله، السّهيليّ (581هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1412هـ، 1992م.
49. النحو الوافي: عباس حسان، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط15.
50. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الجيزة- مصر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 1997م.
51. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: : عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد، السيوطيّ (911هـ)، تح. د. عبد العال مكرم سالم، أ. عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ، 1992م.